



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة
كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم مالية و محاسبية
التخصص: محاسبة و تدقيق

بغنوان:

مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة
دراسة حالة - الجزائر - خلال الفترة (2012-2018)

تحت إشراف:
الدكتورة بربار حفيظة

من إعداد الطالب :
بن ناصف الحاج بشير

نوقشت و أجزيت علنا بتاريخ :

أمام اللجنة المكونة من السادة:

رئيسا

مشرفا

مناقشا

الدكتور(ة): حريق خديجة

الدكتور(ة): بربار حفيظة

الدكتور(ة): العوني محمود

السنة الجامعية 2018-2019

الإهداء

إلى أمي وأبي

إلى أهلي وعشيرتي

إلى زملائي وزميلاتي

إلى الشموع التي تحترق لتضيء للآخرين

إلى أخي المتوفي مصطفى محيوت

أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح

تشكرات

قال ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا

ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

بعد شكر الله العلي القدير وحمده على ما أنعم به علينا من نعم وعلى ما وهبنا من عقل

وحسن تدبير، لا يسعني في هذه العجالة إلا ان أتقدّم بجزيل الشكر وعظيم ووافر

الامتنان الى الدكتورة بربار حفيظة التي لم تبخل عليّ بنصائحها القيمة وارشاداتها المفيدة

وتوجيهاتها الصائبة، كما أتقدم بالشكر الى السادة أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة

وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة الجزائرية خلال فترة 2012 إلى غاية 2018 و إبراز أهم تطورات تقديراتها و تحديد الصعوبات التي تواجهها في ثبات مداخيلها. ومن أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة تم الإعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر المتمثلة في التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر والتقرير التقييمي لمجلس المحاسبة و أهم مخرجات مشاريع القوانين المالية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن الجباية البترولية برغم أنها تمتاز بعدم الثبات إلا أنها تعتبر الركيزة الأساسية في تمويل الميزانية العامة للدولة الجزائرية و تقليص من العجز الميزاني المتكرر من نفقات غير متوقعة على اساس أنها نفقات ميزانية عن طريق صندوق ضبط الإيرادات و التي تشكل عوائده أساسا من فوائض قيمة الجباية البترولية.

الكلمات المفتاحية: الجباية، جباية البترولية، ميزانية العامة للدولة

Abstract :

The purpose of this study was to elaborate how levy taken from oil transactions helps to finance the overall budget of the Algerian government and to show the main percentage of its estimates as well as the difficulties it faces in preserving and stabilising its incomes.

To answer the issues first introduced in thia thesis, I have relied on the yearly reports provided by the Algerian bank which show the Algerian economical and monetary development and accounting council's assessment report, and of course, not to mention, the outcomes of the financial laws. As a conclusion, the research made has reached a number of results and probably the one with the highest importance is that the levy taken for oil, although known for its instability, it still remains the basic ground for financing the overall budget for the Algerian nation, as well as reducing frequent budget deficit from unexpected spendings considering it to be budget expenditure by income management which profit's consist of overloads stats of oil levy

Key words : Levy, Petroleum Taxes, State budget.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

	العنوان
	الشكر و التقدير
	الإهداء
IV	الملخص
V	قائمة المحتويات
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال البيانية
IX	قائمة الملاحق
	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
أ	مقدمة
2	مشكلة الدراسة
2	أهداف الدراسة
2	أهمية الدراسة
3	منهجية الدراسة
3	فرضيات الدراسة
4	الدراسات السابقة بالعربية
6	الدراسات السابقة بالأجنبية
8	ما يميز الدراسة عن باقي الدراسات
8	خطة الدراسة
	الفصل الثاني الاطار النظري للدراسة
10	تاريخ البترول الاقتصادي
11	تاريخ البترول الجزائري
13	مفهوم الصناعة النفطية
13	خصائص صناعة النفط
14	مراحل إنتاج النفط
15	التعريف بأسواق النفط
16	التعريف بالسعر النفطي
16	محددات أسعار النفط
17	التعريف بالجباية
18	ماهية الجباية البترولية
20	خصائص الجباية البترولية

21	الإطار القانوني للجباية البترولية منذ الاستقلال إلى غاية الأزمة النفطية الأولى 1986
26	الإطار القانوني للجباية البترولية بعد أزمة النفط الأولى سنة 1986
33	المكونات المحاسبية للجباية البترولية في الجزائر حسب قانون المحروقات 07-05
42	المكونات المحاسبية للجباية البترولية في الجزائر حسب تعديلات سنة 2006
42	المكونات المحاسبية للجباية البترولية في الجزائر حسب تعديلات سنة 2013
44	تحديات تطور الجباية البترولية
48	نشأة و مفهوم ميزانية العامة
49	خصائص الميزانية العامة للدولة
50	أنواع الميزانية العامة
53	أهمية الميزانية العامة للدولة
	الفصل الثالث الاطار التطبيقي للدراسة
56	تبيان تركيبة الميزانية
61	دراسة مؤشر الإنتاج الصناعي للمحروقات لفترة 2012-2017
62	دراسة الإنتاج الفعلي للمحروقات خلال 2012-2017
63	دراسة أسعار النفط خلال فترة 2014-2017
64	دراسة تطور صادرات المحروقات في الفترة 2012-2017
66	دراسة المساهمة الفعلية لإيرادات الجباية البترولية على إجمالي إيرادات المحروقات في الفترة 2012-2017
68	دراسة المقارنة الفعلية بين الجباية العادية و الجباية البترولية في إجمالي إيرادات الميزانية خلال فترة 2012-2017
71	دراسة المساهمة الفعلية للجباية البترولية في ميزانية الدولة حسب الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018
73	دراسة تطور تقديرات إيرادات الميزانية للفترة الممتدة من 2012 إلى 2017
74	الإجابة عن الإشكالية
74	إختبار الفرضيات
75	نتائج الدراسة
76	الإقتراحات

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
31	عقود الشراكة بعد إصدار قانون 86-14.	2-1
33	عقود الشراكة بعد إصدار قانون 91-21.	2-2
34	كيفية تحديد مبلغ الرسم المساحي.	2-3
35	معدل الإتاوة على أساس المتوسط الشهري للإنتاج.	2-4
36	معدل الإتاوة على أساس الكميات التي تفوق 100.000 ب.م.ل/يومياً.	2-5
38	نسب الرسم على الدخل البترولي.	2-6
39	الحصص السنوية للاستثمار محددة بنسبة التقويم UPLIFT.	2-7
58	يتضمن الجدول (أ) تقييم الإيرادات النهائية المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة.	3-1
59	يتضمن الجدول (ب) التوزيع حسب كل قطاع وزاري الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير.	3-2
60	يتضمن الجدول (ج) توزيع، حسب كل قطاع، لنفقات التجهيز ذات الطابع النهائي بعنوان ميزانية التجهيز.	3-3
61	دراسة مؤشر الإنتاج الصناعي للمحروقات لفترة 2012-2017 .	3-4
64	صادرات المحروقات خلال فترة (2012-2017) .	3-5
66	تحليل المساهمة الفعلية لإيرادات الجبائية البترولية على إجمالي إيرادات المحروقات خلال فترة 2012-2017.	3-6
68	مقارنة بين نسبة المساهمة الفعلية للجباية العادية و البترولية في ميزانية الدولة خلال فترة 2012-2017.	3-7
71	الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018.	3-8
73	تطور تقديرات إيرادات الميزانية للفترة الممتدة من 2012 إلى 2017.	3-9

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
20	مراحل العملية الانتاجية والضرائب المفروضة	2-1
46	الشركات النفطية التي تطبق برامج مكافحة الفساد	2-2
62	منحنى نمو قطاع المحروقات خلال فترة 2003-2017	3-1
63	منحنى تطور السعر الشهري البترول (جانفي 2014 - ديسمبر 2017)	3-2
65	الدوائر النسبية لصادرات المحروقات خلال فترة (2012-2017)	3-3
65	أعمدة بيانية تبين أهم تطورات بنود الميزان التجاري	3-4
67	أعمدة تبين تطور الإيرادات الفعلية للجباية البترولية بالنسبة لإجمالي الإيرادات البترولية	3-5
67	هيكل إيرادات الميزانية خلال سنة 2017	3-6
69	أعمدة تبين نسبة المساهمة الفعلية لكل من الجباية العادية و البترولية في الإيرادات الإجمالية	3-7
72	دائرة نسبية مساهمة الجباية الترولية في تمويل الميزانية العامة لسنة 2018	3-8

قائمة الملاحق

<u>الصفحة</u>	<u>العنوان</u>	<u>الرقم</u>
84	إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2012.	01
85	إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013.	02
86	إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014.	03
87	إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015.	04
88	إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016.	05
89	إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2017.	06
90	إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2018.	07

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

بعد التطور الذي شهدته الساحة العالمية من ظهور الأفكار الاشتراكية ، والحربين العالميتين الأولى والثانية ، إضافة إلى ظهور الأفكار الكينزية إمتد نشاط الدولة كي يشمل عدة أوجه كالصحة والتعليم والنقل فمن البديهي أن تبحث الدولة عن إي إيرادات حتى تتمكن من تمويل ميزانيتها في حدود ما تمليه أوضاعها الاقتصادية (حجم الدخل الوطني) ولذا فهي تملك عدة وسائل تمويلية في هذا المجال (جباية و اقتراض)، وتستعمل الدولة هذه الأدوات بطريقة إنتقائية مفاضلة بينها حتى تتمكن من إشباع أقصى حد ممكن من حاجات المجتمع وبصورة أكثر عقلانية وكذا في ترجمة أعبائها المالية المتعددة والمتزايدة فلهذا تحظى الجباية في جميع السياسات المالية بأهمية بالغة في البلاد ، فهي تنظم في إطار قانوني محكم ومضبوط وهذا لاعتبارها الممول الرئيسي لنفقات ميزانية الدولة، وهي تشمل كل أنواع الضرائب والرسوم وجميع الاقتطاعات المالية الأخرى.

و تعتبر الجزائر بدورها من الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات على غرار باقي دول منظمة الأوبك Opec و التي يعتمد اقتصادها على الموارد البترولية بنسبة 98 %، لتمويل نفقات الخزينة العامة، وبالتالي يعتبر قطاع المحروقات القلب النابض للاقتصاد، كون القطاعات الأخرى تعرف ضعف كبير، حيث يبقى مستقبل الاقتصاد الجزائري مرهون بإيرادات قطاع المحروقات الذي يعرف سوقه تقلبات كبيرة.

و الجزائر من الدول ذات الهيكل الاقتصادي غير المتنوع، ويعتمد على قطاع المحروقات، ومن البديهي أنها تعتمد في تمويل برامج وتنفيذ المخططات التنموية للاقتصاد على عائدات البترول التي هي في شكل جباية تحصل عليها الدولة من أنشطة قطاع المحروقات.

حتى تحقق الدولة أهدافها تلجأ بفرض الضرائب والرسوم بأنواعها لتغطية نفقاتها وتمويل الخزينة العمومية التي هي بمثابة إدارة عمومية مالية مكلفة بتسيير مالية الدولة ،كما نجد بعض الدول ولطبيعة خصائصها تحتوي إيراداتها العامة على نوع من الجباية لا يقل أهمية عن غيره، بل يمكن القول أنه يحتل الصدارة في تمويل النفقات العامة، ويشكل جزءا هاما في العلاقات السياسية الدولية و جاءت هذه الدراسة

لمعالجة الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير الجباية البترولية على ميزانية العامة للدولة الجزائرية ؟

ويتفرع من هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية الآتية :

-كيف تغطي الجباية البترولية عجز الميزانية العامة للدولة ؟

-كيف تتشكل الميزانية العامة للدولة ؟

-ماهي أهم التحديات التي تواجه الجباية البترولية في الجزائر ؟

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- إبراز موقع الجباية البترولية في الهيكل التمويلي العام للاقتصاد الجزائري و محاولة فهم جيداً

فعالية الجباية في تمويل الخزينة العمومية والهدف من هذا هو الوصول إلى الإحاطة بموضوع الجباية

البترولية لمعرفة وزنها كإيرادات للدولة.

-استعراض التقلبات التي شهدتها أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الجباية البترولية.

-تزويد المكتبة بمثل هذه الدراسات نظراً لندرتها في جامعتنا والتي يمكن أن تكون مرجع لطلاب

العلم.

تتجلى أهمية الدراسة فيما يلي:

-أهمية السياسة الجبائية ودورها في الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد الإختلالات التي عرفتھا

الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط.

-يعتبر الإصلاح الجبائي ضرورة لمواكبة التحولات التي عرفها الإقتصاد الجزائري، ومن ثم

الجبابة كأداة ضبط وتوجيه لمسايرة التحولات المالية .

تم صياغة فرضيات البحث بناء على الاشكالية المطروحة، و تتمثل الفرضيات فيما يلي :

-الميزانية تبحث دوما على مصادر تمويلية ذات مردودية كبيرة .

-الجباية البترولية مصدر أساسي في تمويل الميزانية العامة للدولة .

-لا يمكن إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية .

تحاول الدراسة التعرف على مدى مساهمة الجباية البترولية في ميزانية العامة للدولة في الجزائر، لذلك فان المنهج الوصفي التحليلي يعتبر المنهج المناسب لموضوع و طبيعة الدراسة، حيث يعرف المنهج الوصفي بأنه محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة و التفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل و أدق.

تتمثل اهم مصادر جمع البيانات فيما يلي :

1. المصادر الأولية : الوثائق الرسمية الجارية و المطبوعات الرسمية الحكومية.

2. المصادر الثانوية: تم تجميع البيانات من الدراسات السابقة والكتب المراجع العلمية و الأبحاث المحكمة بالعربية و الأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و المواقع الالكترونية.

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على دراسات سابقة مكن اهمها:

أ-الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة (شرقي جوهره، 2003)

بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية في الجزائر

قامت هذه الدراسة على كون الجزائر من الدول التي يعتمد إقتصادها على قطاع وحيد هو قطاع المحروقات ، فبعد أزمة 1986 ، سقط القناع عن اقتصاديين على الصادرات البترولية دون سواها لذلك ولتسجيل مهمة إعداد الميزانية ، فجاى إقتراح لهذه الدراسة، أي هل يمكن إيجاد نموذج تنبئي للجباية البترولية ، كما تحدثت أيضاً على أثر الجباية البترولية على كل من ميزانية الدولة والنتاج الداخلي العام، ودعمت هذه الدراسة بتحليل رياضية وبيانية وإحصائية

2- دراسة (د.كمال رزيق ، أ. سمير عمور ، 2008)

تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر

إن هذه الدراسة جاءت لتبين بجلاء فشل عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية على الرغم من الإجراءات التي قامت بها الدولة من خلال الإصلاح الضريبي المطبق بدايةً من سنة 1992 أي بعد مرور أكثر من 14 سنة من تطبيقه هذا الإصلاح الذي كانت فعاليته محدودة جداً تبعاً لمختلف المعايير المستعملة لقياسها وذلك في مختلف الجوانب كما جاءت ببعض القراحت منها إتخاذ صرامة أكثر في محاربة التهرب الضريبي، وعقلنة التحفيظات الضريبية بما يتماشى والظروف السياسية والأمنية والاقتصادية، والرفع من كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي هذا من جهة، ومن جهة أخرى بترشيد الإنفاق الحكومي من خلال محاربة أشكال وآليات الفساد، وخصوصة القطاع العام التي سندر موارد فورية لميزانية الدولة، وأخرى مستقبلية ناتجة عن الإيرادات الضريبية المتأتية من المؤسسات التي تمت خصوصتها وأثبتت جدواها الاقتصادية.

3- دراسة (العمري على، 2008) :

تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-

2006)

قام الباحث بإضافة إلى متغيرتي سعر النفط والنتاج الداخلي الخام أضاف متغيرة الجباية البترولية و طبق دراسة قياسية باستخدام نماذج var توصل إلى النتائج التالية :

- تتأثر الجباية البترولية كثيرا بأسعار النفط.

- أسعار النفط الخام تؤثر بصفة غير مباشرة على الناتج الداخلي الخام و الرابط بينهما هو الجباية

البترولية.

- متغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي و الجباية البترولية لا تفسر أسعار النفط و هو

ما يوافق النظرية الاقتصادية.

4-دراسة (قنادزة جميلة، 2011)**تحت عنوان الجباية البترولية في الجزائر**

حيث تمحورت إشكالياتها الرئيسية في مدى تأثير الجباية البترولية على الاقتصاد الجزائري؟ ومن

بين النتائج التي توصلت إليها: الاستغلال العقلاني لموارد الجباية البترولية والتوزيع العادل لها مما يسمح

بتوفير استثمارات كافية لتوسيع الطاقة الإنتاجية بشرط أن تكون هناك دراسة معمقة ونظرة مستقبلية

للاستثمارات المطبقة .

الرفع من مردودية الجباية العادية عن طريق محاربة التهرب الضريبي وتفعيل مراقبة الإدارة الجبائية

للمكلفين، محاولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة .

5- دراسة (د. بوالكور نورالدين ، د. صوفان العيد، 2017)

أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2016)
تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آثار تقلبات أسعار البترول في الجزائر على الإنفاق الحكومي، في المدى القصير وال المدى الطويل منهجية $ARIMA(p,q,d)$ $ARMA(p,q)$ بوكس جانكينيس ، نماذج ARCH وذلك باستخدام دوال الاستجابة للصدمات، و تحليل التباين. وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية في الجزائر تتميز بخاصية الدورية، فالصدمة الموجبة في تقلبات سعر البترول يكون لها أثر ايجابي على الإنفاق الحكومي، والعكس في حالة الصدمة السالبة.

ب- الدراسات باللغة الأجنبية :

1-دراسة (Carlo Cotarelli,2012)الأنظمة الضريبية للصناعات الاستخراجية: مفهوم والتطبيق - النرويج-

تقترح هذه الدراسة طرقاً لتحسين استغلال الضريبة المحتملة للصناعات الاستخراجية (النفط والغاز والتعدين) ، وخاصة في البلدان النامية. أصبح هذا الموضوع عنصراً متزايد الأهمية في سياسة صندوق النقد الدولي والمشورة الاقتصادية بشأن المساعدة التقنية و الاكتشافات الحديثة في العديد من البلدان النامية تجعل الأمر عاجلاً و بالإضافة إلى ذلك أشار إلى بعض النقاط التالية :

-شفافية القواعد والعقود تؤدي إلى تحسين الاستقرار والمصدقية و من ناحية أخرى قد تؤدي الترتيبات الضريبية الدولية السيئة المفهوم إلى تعريض إمكانية الإيرادات للخطر.

-أشار إلى الإدارة الفعالة الضرورية و لكن تعقيد الأنظمة الضريبية الخاصة بخصوصية المعلومات وتجزئة المسؤوليات غالباً ما تكون عقبات رئيسية.

2- دراسة (Stephan ESSAGA,2016)

قامت هذه الدراسة على دراسة مشاكل فرض الضرائب على النفط في إفريقيا و بالتحديد دولة

الكاميرون

والبدء بالتفكير الشامل حول إصلاح الضرائب المفروضة على المنتجات البترولية و من الضروري أولاً تحديد اتجاه إصلاحي واقعي وقابل للتحقيق ، والذي لا يمكن أن يعتمد إلا على ثوابت النظام غير القابلة للضغط. وسارية المفعول ، أي معرفة منطق مراقبة الأسعار من ناحية ، وتعديل العناصر الضريبية في هذه الديناميكية من ناحية أخرى. لذلك ، وفي ضوء النظام الفرنسي من المهم تنظيم الأسعار من TSPP ، وهي ضريبة محددة ذات نظام مبسط ، والحفاظ على ضريبة القيمة المضافة في ظروف القانون العام ، لتجنب تعقيد مراقبتها.

3- دراسة (Tristan Pamphile Zolo Tomo,2017)

كانت الدراسة تتمحور حول الحديث عن مصادر فرض الضرائب على النفط يعود لفهم العمليات التي يتم من خلالها وضع القواعد الضريبية المطبقة على قطاع النفط وبشكل عام ، يأتي قانون الضرائب من نصوص مختلفة الأصل. لأسباب تتعلق بشرعية الضريبة وموافقتها ، لطالما كان القانون الوسيلة المفضلة لإنشاء قانون ضريبي ، مما يعزز سيادة القانون على المصادر الأخرى. لكن فيما يتعلق بفرض الضرائب على النفط ، فإن تفوق السلطة التشريعية أدى إلى تطور قوة الأطراف في عقد النفط" .

غابون ، وهي دولة تقع في وسط إفريقيا ، والمعروف أنها منتج رئيسي للنفط الخام ، ترى أن اقتصادها يعتمد اعتماداً كبيراً على هذا الإنتاج وفرض الضرائب عليه. وقد درس تريستان بامفيل زولو تومو ، وهو محامي تخرج من ENA في مديرية الهيدروكربونات بوزارة البترول والهيدروكربونات، هذه

العلاقة. من خلال عرضه في كتابه دراسة عن فرض الضرائب على قطاع النفط ، عن مدى مساهمة الضرائب المفروضة على النفط كما وضعتها وطبقتها الحكومات في التنمية الاقتصادية في الغابون.

4- دراسة (Emmanuel Okamba,2017)

قامت هذه الدراسة على تقييم مخاطر أنظمة ضريبة البترول من خلال تبيان عرض عقود النفط بين الدولة وشركات النفط إكتشف أن الخزينة العامة حققت نقص في الناتج وذلك من خلال مايلي :

- المخاطر النظامية أو تقلب الأسعار في أسواق النفط.
- المخاطر التشغيلية المتعلقة بالسلوك الانتهازي للوكلاء.
- انخفاض التتبع لمعلومات ضريبة النفط التي تؤدي إلى إضعاف التقارير المالية والمحاسبة بين الأطراف التي لا يمكنها الحصول على مكاسب مثالية ويجب أن تكون راضية عن أرباح مرضية.

- ما يميز الدراسة عن باقي الدراسات

تناولت معظم الدراسات السابقة مساهمة الجباية البترولية من خلال فقط مقارنتها بالجباية العادية في تمويل الميزانية بينما تنفرد دراستنا عن باقي الدراسات من خلال دراسة معمقة لمؤشر الصناعي للمحروقات ثم الولوج إلى الإنتاج الفعلي للقطاع المحروقات و دراسة أسعار النفط و إيرادات جباية البترولية ثم تطور تقديراتها بإحصائيات تاريخية مختلفة عن الدراسات السابقة .

- خطة الدراسة

تقسم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسة ،حيث يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة من حيث الاشكالية،الأهداف، الأهمية، المنهج المتبع، الفرضيات واستعراض الدراسات السابقة في حين يتناول الفصل الثاني الإطار النظري للجباية البترولية و ميزانية الدولة، وقد خصص الفصل الثالث إلى الإطار العملي للدراسة مع استعراض نتائج الدراسة والإقتراحات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

يفسر التطور التاريخي للبتروول الأوضاع السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية في المنطقة العربية
 خاصا لكونها لا زالت خاضعة للرقابة من طرف البلدان المتقدمة و المهيمنة إقتصاديا و ذاك من خلال
 الحفاظ على مراكز النفوذ و التأثير على الإقتصاد العالمي .

تاريخ البتروول الإقتصادي :

إرتبطت المنطقة العربية في تمويلها المالي على الثروة البتروولية لعدة قرون سابقة على الميلاد فأول
 من عرف استخدامات البتروول قدماء المصريين في عمليات التحنيط ووردت اشارات في الكتب السماوية
 تشير إلى وجود البتروول فقد ذكر بأن سيدنا نوح عندما بنى سفينته دهنها بالقار حتى لا ينفذ إليها الماء
 وورد في العهد القديم أن هناك نزارات كبيرة للنفط.

و توصلت الأبحاث عن تفجر الزيت من باطن الأرض لأول مرة بعد أن كان استخراجها قاصراً
 على الآبار السطحية عام 1859 م و في عام 1860 م بلغ عدد الآبار التي حفرت بالولايات المتحدة
 84 بئراً أنتجت حوالي 85 طن من البتروول الخام.

و أخذت صناعة البتروول منذ ذلك التاريخ في الإنتشار خاصة في بلدان أوروبا الصناعية نتيجة
 الثورة الصناعية .

و ساعد أيضا على ارتفاع معدل الطلب البتروولي اختراع المحرك ذو الإحتراق الداخلي الذي تدار
 بالمحرك لأول مرة عام 1895 م كما استخدم المازوت في تسيير البواخر عام 1897م.

و في بداية عام 1920 م أستخدم البتروول في تسيير الآلات و الصناعات الثقيلة،ونظراً لتعدد
 المراحل المختلفة المرتبطة بإنتاج البتروول من بحث و تنقيب و إنتاج حتى مرحلة التسويق تشكل كل
 مرحلة من تلك المراحل وحدة إنتاجية متكاملة تشمل استثمارا كاملا للإيرادات و الثروات البتروولية مما
 يترتب عليه رواج اقتصاديا للبلدان المستهلكة و المنتجة و قيام مصلحة متوازية بين الإنتاج و الإستهلاك
 الذي تستلزمه ضرورات التنمية الإقتصادية . (يسرى محمد أبو علا،2008،ص 421،422)

تاريخ البترول الجزائري :

تغطي الصحراء الكبرى مساحة شاسعة من أراضي القارة الإفريقية تمتد من المحيط الأطلس غربا إلى وادي النيل شرقا و عليه فهي من الناحية السياسية تشمل أراضي المغرب و الجزائر و تونس و تقدر مساحتها 2.500.000 ميل مربع وهي تتألف من سهول وبعض التلال الصخرية وجبال يزيد ارتفاع قممها على 1100 م.

وتوجد في جنوب الجزائر تراكيب باطنية يرجع تكوينها إلى ما قبل العصر الكمبري تقدر مساحتها بحوالي 200.000 ميل مربع كما تحتوي على طبقات رسوبية تبلغ نحو 800.000 ميل مربع وقد بدأت عمليات المساحة الجيولوجية قبل قيام الحرب العالمية الثانية وأدت إلى اكتشاف كثير من الثروات المعدنية كالفحم، الحديد و المنجنيز . النحاس ، والقصدير . والرصاص والتنجستين واحتمالات تدل على وجود اليورانيوم ، وقد بدأ النشاط البترولي من منطلق هدفه استئثار فرنسا وحدها بأعمال الكشف ولذلك تولى العمل في المراحل الأولى شركات فرنسية خالصة أو على الأقل يغلب عليها طابع المصالح الفرنسية.

وأولى محاولات البحث والتنقيب عن البترول بدأت عام 1913 وكان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غليزان وظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة والعالمة وعين فكرون وسيدي عيش ولم تسفر عن هذه المحاولات عن أي إكتشاف.

وفي عام 1946م اكتشفت شركة بترول الصور الفرنسية اول حقل بترولي في واد قطرني ثم حقل برفقة بالقرب من عين صالح عام 1952م.

وحيث بدأ الإستغلال البترولي وازدادت معه أطماع الشركات الأجنبية واندفعت الشركات سعيا وراء الحصول على إمتيازات للبحث والتنقيب ولم ترفض طلباتهم إزاء ضريبة معينة تدفع للحكومة الفرنسية.

ومن هذه الشركات " الشركة الوطنية للبحث واستغلال بترول الجزائر " السيتيريال وشركة أبحاث واستغلال بترول الصحراء (الكرايبس) وهما شركتان فرنسيتان منحت لهما 24 رخصة تغطي مساحة 327 ألف كيلو متر بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية وإيطالية وظلت تتابع أبحاثها إلى أن عثرت على حقل إيجلس عام 1954م و حاسي مسعود و تيقنتورين 1956م وزارزين و بدأ الإنتاج البترولي بترزايد منذ اكتشاف هذه الحقول . (يسرى محمد أبو علا، 2008، ص436)

ونورد فيما يلي نبذة تاريخية عن تلك الحقول الهامة:

1- حقل حاسي مسعود:

إكتشف هذا الحقل شركة البترول الفرنسية "الجزائر" و الشركة الأهلية للتقيب عن بترول الجزائر واستغلاله (ريبال) و يعتبر هذا الحقل أمل فرنسا، حيث أعلنت الحكومة الفرنسية بأنه لو أمكن نقل هذا البترول إلى ساحل البحر لتم الإستغناء عن بترول الشرق الأوسط وقد وضع برنامج إستغلال الحقل على بلوغ الانتاج 15 مليون طن خلال خمس سنوات.

2-حقول عجيبة (تقنورين، وزارزيتين):

إكتشفتها شركة البحث عن بترول الصحراء واستغلاله وهي تقع بالقرب من الحدود الليبية. ويعتبر البترول المكتشف في هذه الحقول من النوع الجيد حيث تنخفض نسبة الكبريت فيه . و قد وصف المسؤولون الفرنسيون حقل حاسي مسعود بأنه أحد الحقول السبعة الكبرى في العالم وتقول التقارير أنه قد تم حفر تسع آبار أمكن على ضوئها تحديد مساحة الحقل بحوالى 120 ميل مربع ، ويتطلب استغلال هذا الحقل حفر 60 بئرا بمتوسط إنتاج الواحدة 300 - 400 طنا يوميا كما قدروا الإحتياطي الثابت بحوالى 150 - 200 مليون طن يحتمل أن يصل الإحتياطي إلى ألف مليون طن" وأعدت الحكومة الفرنسية سياسة بترولية تعتمد على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الإستثمارات البترولية وهنا حال الاستعمار حيث أن نظرتة النفسية بأنه إستعمار وقتيا ولهذا تركز أهدافه على تحقيق أكبر قدر من المصالح قبل استقلال البلاد و لهذا حاولت فرنسا جاهدة بناء خطوط أنابيب لتيسير نقل البترول و دفعت بالأموال الطائلة عندما تأكد لها ثروات باطن الأرض الجزائرية هذا في الوقت الذي إشتعلت فيه نيران الثورة الجزائرية فحدث سباق تلقائي بين استنزاف البترول للحصول على مصدر مالى وفير واشتداد الحرب الثورية.

لذلك كان من الضروري إيجاد قانون يسهل منح الرخص و الإمتيازات البترولية ويضع في اعتباره العوامل السابقة فصدر تشريع جديد عرف بإسم "قانون البترول الجزائري " برقم 08/1111 في 22/11/1958 وقد تبني هذا القانون الأحلام الفرنسية وصاغها في شكل مواد قانونية تعتمد على الأسس التالية: (يسرى محمد أبو علا، 2008، ص436)

1- وضع نظام للإمتيازات يقوم على نهب ثروات البلاد.

2- وضع تسهيلات إضافية لتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الإستثمارات البترولية كأعنائهم من الضرائب مدة معينة وفي حالة فشل العثور على البترول تمنح لهم قروض ومساعدات مالية تعاونهم على الإستمرار في البحث والتقيب.

3 وضع حد أدنى للإنتاج يتفق بتحقيق أكبر قدر ممكن من سلب الثروات البترولية والمالية

4- حساب الضريبة والأرباح على أساس الأسعار الفعلية وهي ما تصرح به الشركات وتقل حوالى 20 % عادة عن الأسعار المعلنة مما أدى إلى انخفاض العائدات البترولية.

5- خصم 27.5% من إنتاج البترول تحت بند : إحتياطي إعادة تجديد الحقول أو صندوق تجديد المخزون " لا يدخل في حساب الضرائب أو الأرباح.

بالإضافة لذلك تضمن نصوصا تضمن السيادة الفرنسية الكاملة علي الصحراء حيث نص على أنه في حالة نشوء نزاع فإن الحكمة المختصة بالفصل في هذا النزاع في أعلى جهة في المواد الادارية وفي مجلس الدولة الفرنسية مما يضمن السيادة للقضاء الفرنسي للفصل في هذه النزاعات .

ونتيجة تلك التسهيلات إندفعت الشركات للتسابق على إمتيازات صحراء الجزائر حيث بلغت عدد الطلبات 28 قدمت من كبرى شركات البترول العالمية عام 1958 وعند الإستقلال كانت فرنسا تسيطر على حوالي ثلثي إنتاج البترول الجزائري " .واستمر هذا الوضع إلى أن وضعت إتفاقية إيفيان لتؤكد سيادة الجزائر على ثرواتها الطبيعية . (يسرى محمد أبو علا، 2008، ص437)

مفهوم الصناعة النفطية:

تعرف الصناعة النفطية على أنها مجموعة النشاطات الإقتصادية و الفعاليات أو العمليات المتعلقة من بحث و إستكشاف ونقل و تحويل الثروة النفطية، وجعلها في متناول الإنسان عن طريق الإستعمال و الإستهلاك . (ميلود بورحلة، 2017، ص30)

خصائص صناعة النفط : (د. عبد الملك إسماعيل حجر، 2008، ص189)

1- ارتفاع درجة المخاطر:

هناك مخاطر عالية مرتبطة بالاستكشاف، إذ أنه قد يتم إنفاق مبالغ كبيرة في محاولة الحصول على احتياطات، ولكن النتيجة قد تكون سلبية، ولا يتم الحصول على شيء، أو يتم الحصول على احتياطات، ولكنها غير تجارية.

2- وجود علاقة ضعيفة بين المخاطر والعوائد:

في الكثير من الصناعات نجد أن هناك علاقة متناسقة إلى حد كبير بين العائد ودرجة المخاطرة. غير أن هذه العلاقة في صناعة النفط تتسم بالضعف، ويتجلى ضعف العلاقة في أنه قد يتم إنفاق مبالغ زهيدة، غير أنه يترتب عليها الحصول على احتياطات بقيمة تفوق المبالغ المنفقة بصورة كبيرة، والعكس صحيح.

3- وجود فجوة كبيرة بين الإنفاق والإنتاج:

هناك فجوة كبيرة بين الفترة التي تم الإنفاق فيها، والفترة التي يتم الإنتاج عندها، حيث قد تقضي الشركات النفطية سنوات عديدة قبل أن تحصل على العقد، و سنوات أخرى في القيام بالأعمال الجيولوجية والجيوفيزيائية في جزئية من مساحة العقد الممنوح لها. (د. عبد الملك إسماعيل حجر، 2008، ص189)

مراحل إنتاج النفط :**أولاً: مرحلة المنبع (ميلود بورحلة، 2017، ص32)**

و يقصد بهذه المرحلة جميع الأنشطة و العمليات ذات طابع الإداري الجيولوجي ،التكنولوجي ،الإقتصادي و تهدف إلى تحديد تواجد النفط،كميته،و أنواعه،ومميزاته .

1- مرحلة الاستكشاف و المسح

يجب على شركات النفط في معظم البلدان التعامل مع مالك المواقع أو مع الحكومة إذا كان في أرض عامة ،من أجل السماح لها بالحفر و تحصل على عقد إمتياز الإكتشاف،و يمكن للحكومة أن تأخذ حصتها بأشكال عديدة،كأن تأخذ علاوة التوقيع،أي دفعة مسبقة عندما توافق على التتقيب ،وتدفع الشركات كعلاوة التوقيع بعض النظر على إكتشاف أو عدم إكتشاف النفط،و إذا إكتشف النفط يمكن للحكومة أن تأخذ حصتها بالإحتفاظ بقسم من انتاج النفط أو بفرض ضرائب على الإنتاج أو الأرباح أو الحصول على إتاوات ، و يمكن إداراج نظام آخر ،وخو نظام عقود مشاركة الإنتاج ،وحسب هذا النظام فإن الدولة المضيفة لها نظريا سيطرة نهائية على النفط،بينما يقتصر دور الشركة على استخراج و إستفاد هذا النفط وفق العقد و من أهم الطرق المتبعة في البحث هي المسح الجيولوجي و المسح الجيوفيزيائي كما توجد تقنية أخرة هي تقنية المسح المغناطيسي.

2- مراحل حفر البئر و تطويره

إن إيجاد مكامن النفط الباطنية تتطلب حفر الآبار الإستكشافية،فهذه المرحلة حاسمة و تتطلب الدقة،فإن الخطأ في إختيار موقع البئر الإستكشافي يمكن أن يؤدي إلى عدم العثور على النفط ،فحوالي 25% فقط من جميع الآبار الاستكشافية المحفورة في سنوات العشر الماضية أصبحت بشكل نهائي ناجحة أي منتجة إقتصادية .

3- مرحلة الإستخراج أو الإنتاج النفطي :

تبدأ مرحلة الإنتاج بعد التأكد من وجود النفط بكميات تجارية،حيث يتم دفع النفط إلى سطح الأرض ليكون جاهزا أو صالحاً للنقل و التصدير و التصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة و هذه المرحلة تتضمن

النشاط المتعلق بتهيئة و صلاحية المنطقة البترولية للإستغلال الإقتصادي سواء كان من الجوانب الفنية،التكنولوجيا أو الإنشائية،كإستكمال حفر الآبار البترولية الناجحة و جعلها صالحة للإنتاج أو للإستخراج .

ثانياً:مرحلة المصب: (أمانة مخفي،2013،ص13)

هي مرحلة إقتصادية صناعية بخلاف مرحلة المنبع و تختص بمجموعة من الأنشطة المختلفة و المتعددة التي تقوم بإستغلال مادة النفط بعد إستخراجه و تتجسد هذه الصناعة التحويلية في المرحلة التالية :

مرحلة النقل النفط: وهي المرحلة الهادفة إلى نقل النفط الخام من مراكز أو مناطق إنتاجه إلى مناطق تصديره أو تصنيعة التكريري أو استهلاكه. ويتم ذلك بواسطة تكوين المنشآت مع توفير مختلف الوسائل والمعدات النقل النفط بأنواعها البرية (كأنابيب والشاحنات الخ) والبحرية (السفن العملاقة). وقد تكون مناطق تصدير النفط وتصنيعه قريبة أو بعيدة وعلى النطاق الداخلي والخارجي.

مرحلة التكرير أو التصفية النفطية: وهي المرحلة الهادفة إلى تصنيع النفط في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة والمعالجة السد وتلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أو للعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة متعددة. كما يطلق على هذه المرحلة الصناعية مرحلة الصناعة التحويلية. لأنها نشاط صناعي معتمد و مرتبط بالمادة الخام النفطية لتحويله إلى منتجات.

مرحلة التسويق والتوزيع: وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق وتوزيع النفط بصورته خاما أو منتجات نفطية إلى مناطق وأماكن استعماله واستهلاكه القريبة والبعيدة وعلى النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وتكون مراكز التوزيع مراكز رئيسية أو فرعية وبتوفير كافة معدات وأدوات وأماكن الاستلام والتخزين للنفط الخام أو المنتجات النفطية وإعادة التوزيع.

مرحلة التصنيع البتروكيمياوية: وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل وتصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية والمنظفات والمبيدات والأصباغ والمواد البلاستيكية و الأنسجة الإصطناعية....إلخ.

التعريف بالأسواق النفطية :

من المعروف أن للأسواق ثلاثة عناصر أساسية هي البائعون و المشترون و السلعة محل التداول، و الاختلاف في واحد أو أكثر من هذه العناصر يترتب عليه اختلاف في طبيعة السوق ويمكن تقسيم

الأسواق وفقا لهذا الاختلاف الى نوعين أسواق المنافسة التامة وغير التامة و الأخيرة تنقسم إلى عدة أنواع أبرزها الاحتكار المطلق Pure Monopoly و المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition و احتكار القلة Oligopoly ، و بالطبع لأتخرج السوق النفطية عن هذا النطاق ، لا بل إن السوق الأخيرة تشغل جزا" كبيرا في التحليل الاقتصادي الجزئي. Micro Economic.

حيث أن النفط الخام مع اختلاف درجات كثافة ، فهناك إلى حد ما تجانس متقارب بين أنواع النفوط ، وهذا الحال يجعل من سوق احتكار القلة ينطبق الى حد كبير على السوق النفطية العالمية. أن الميزة التي يتصف بها سوق احتكار القلة هي وجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل منهم حجما كبيرا في الناتج الكلي بالدرجة التي تجعل كل منهم يأخذ بنظر الاعتبار عند تحديد سياسية الإنتاجية أو السعرية سياسيات تنافسية أي أن كل منهم له القدرة على التأثير في السوق عن طريق زيادة أو تخفيض منتجاته . (كريم سالم حسين، 2016، ص 04)

التعريف بالسعر النفطي :

هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة ، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق.(بن عوالي خالدية، 2016، ص37)

محددات أسعار النفط :

يتم تحديد أسعار النفط الخام وفقا لنوعيته و مصدره فالنفط الخفيف أعلى ثمنا في سوق النفط العالمية من النفط الثقيل و توجد أكبر أسواقه في لندن و نيويورك و سنغافورة مثلا، كما أن هناك معايير لتحديد أسعاره على مستوى العالم حيث اختير خام برنت في مملكة المتحدة ليكون مرجعا عالميا و في منطقة الخليج العربي يستخدم خام دبي كمعيار لتسعيرة نفوط المنطقة و في الولايات المتحدة الأمريكية خام وسط تكساس المتوسط معياراً.

سلة أوبك :

إلى جانب ذلك فقد وضعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك OPEC - نظاما خاصا بها عرف بسلة أوبك). و تضم 11 نوعا من النفط الخام و هي :

- 1- خام صحاري الجزائري .
- 2- خام ميناس الأندونسي .

- 3- الإيراني الثقيل .
- 4- البصرة الخفيف العراقي .
- 5- خام التصدير الكويتي .
- 6- خام السدر الليبي .
- 7- خام بوني الخفيف النيجيري .
- 8- خام البحري القطري .
- 9- الخام العربي الخفيف السعودي .
- 10- خام مريان الإماراتي .
- 11- خام بي.سي .أف. 17 الفنزويلي .

و في حقيقة الأمر أن أسعار النفط غير ثابتة فهي عرضة للتغير السريع نتيجة عوامل عديدة سياسية، اقتصادية، كوارث و حروب (د. عبد الخالق مطك الراوي، 2011، ص213)

تعريف بالجباية :

في سبيل توفير الإيرادات لميزانيتها العامة، و التي توجه لتغطية نفقات الاحتياجات العامة الأفراد المجتمع، فإن الدولة توظف عدة وسائل جبائية تضمن لها تأمين الموارد المالية اللازمة لذلك، و تتمثل تلك الوسائل في: الرسم، الرسم شبه الجبائي، الإتاوة، والحقوق الجمركية .

و بالتالي، فإن الجباية هي أوسع من الضريبة، فالضريبة جزء من الجباية التي تتضمن خمس أنواع من الاقتطاعات كما يلي: الضريبة، الرسم، الرسم شبه الجبائي، الإتاوة، والحقوق الجمركية .

(عبد القادر شلالي، 2016، ص9)

-تعريف الجباية البترولية:

يمكن تعريف الجباية البترولية على النحو التالي:

- الجباية البترولية هي أداة عالمية التي تسعى الحكومات من خلالها إلى تحديد التوازن الحاسم بين المصالح المالية لشركات النفط و أصحاب المورد. (Carole nakhle,2008,p2)

- إن الضرائب البترولية، تدفع على أساس أنها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الأرض التي هي ملك للدولة. (عصماني مختار، 2014، ص13)

- الجباية البترولية هي تلك السياسة التي تطبقها الدولة على إقليمها القانوني على مواردها المعنية حتى تتسنى لها من تحصيل حصة عادلة من الثروة المتأتية من استخراج هذا المورد مع تشجيع المستثمرين على ضمان الانتعاش الاقتصادي الأمثل للموارد الهيدروكربونية.

(philip daniel,Michael keen and charles mcpherson,2008,p90)

ترتكز الجباية البترولية على نوعين من الضرائب بحسب مراحل مشروع النفطى :

1- الضرائب المفروضة في مرحلة البحث (الاستكشاف): في هذه المرحلة لا وجود لأثر الإنتاج

أو الربح، لكن هناك العديد من الدول تقوم بفرض الضرائب على الشركات، من أجل السماح لها من الاستفادة من رقعة للتقيب فيها، وتميز في هذه المرحلة بين ضريبتين:

أ- **ضريبة حق الدخول** : يمنح الترخيص بالبحث، بعد مناقصة المستفيد الذي يعطي أكبر ضريبة حق الدخول، وتقدر هذه الضريبة بملايين الدولارات، وأول من عمل على فرضها الولايات المتحدة الأمريكية ، في سنة 1971 | تحصلت بريطانيا على 15 رقعة بحث في بحر الشمال، وكلفها هذا دفع 90 مليون دولار كحق الدخول.

ب- **ضريبة حق الإيجار**: هذه الضريبة يدفعها صاحب الترخيص، بحسب المساحة التي استقاد منها. وقد ظهر هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما استغلت شركات البترول الأراضي الخاصة، وأخذت به بعد ذلك الدول الأخرى.

2- الضرائب المفروضة في مرحلة الاستغلال : ونجد في هذه المرحلة الضرائب التالية:

أ- **ضريبة حق الدخول في الإنتاج**: ويتم دفع هذه الضريبة على شكل دفعات موزعة، على أساس الكميات المنتجة في رقعة البحث، فإذا كانت الكمية المنتجة كبيرة كانت قيمة الضريبة كبيرة والعكس صحيح، وتحدد الضريبة بوضع سقف للإنتاج اليومي.

ب- **ضريبة حق الإيجار في مرحلة الاستغلال:** يدفع الإيجار بنفس الطريقة التي يدفع بها في مرحلة البحث، إلا أن قيمته تكون أكبر، مما يفسر المساحات الصغيرة التي تمنح للشركات في هذه المرحلة من الصناعة البترولية. والإيجار يكون سنويا، ثابتا طول مرحلة الاستغلال أو متزايد بحسب سقف الإنتاج، يطرح من حساب الإتاوة باعتبارها تكلفة من تكاليف الإنتاج.

ج- **الإتاوة:** هي عبارة عن مدفوعات نقدية أو عينية، تلتزم الشركات النفطية الأجنبية بأدائها إلى الدولة المتعاقدة معها عن كل إنتاج بترولي تحصل عليه. ويتم تحديد هذه الإتاوة على أساس مبلغ معين عن كل وحدة من الإنتاج.

ويختلف معدل الإتاوة من دولة إلى أخرى، فبعض الدول تطبق معدلات مختلفة لكل نوع من المحروقات، وهناك من تأخذ بمعدل تصاعدي بحسب كمية الإنتاج المستخرجة ومثال ذلك الاتفاق الذي ربط بين ليبيا بالشركة الفرنسية SNPA عام 1965 وكان كما يلي:

12.5% لكمية تصل الى 400.000 برميل يوم؛

14 % من 400.000 إلى 550.000 برميل يوم؛

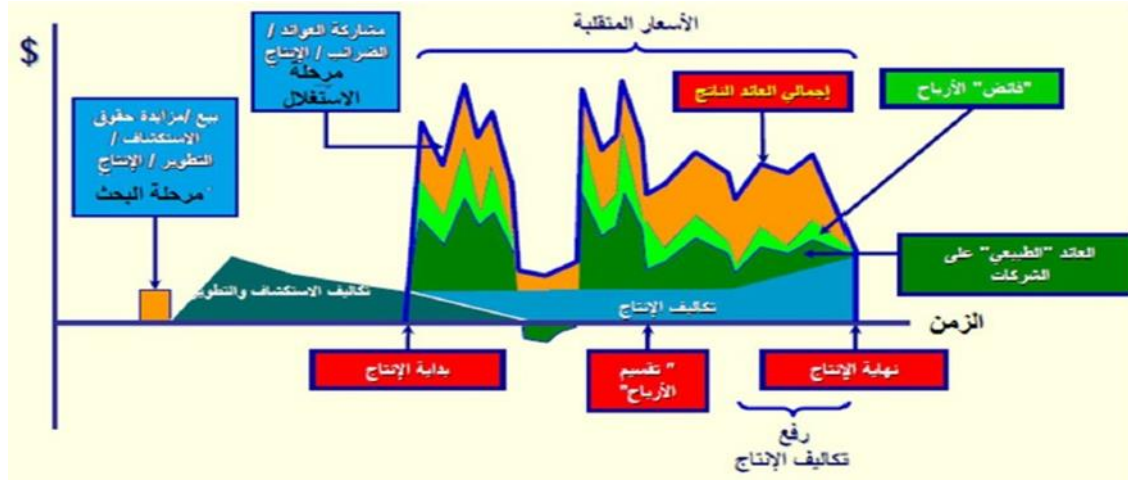
15% أكثر من 550.000 برميل / يوم.

د- **الضريبة على الدخل:** استخدمت الدول المستهلكة نظام الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لحساب الضريبة على الدخل في قطاع المحروقات، أما الدول المنتجة والتي يعتمد دخلها الوطني على

المدخيل البترولية، فقد تبنت نظاما جبائيا خاصا بالمحروقات، حيث عملت بمعدل 50% إلى غاية 1970؛ إلا أنه بعد اتفاق طهران وطرابلس فرضت الدول الأوروبية معدل 55%، و وصل في فنزويلا إلى 60%. والشكل الموالي يوضح المراحل التي تفرض فيها الضرائب. (عصماني مختار ،

(ص14)

شكل رقم (1-2): مراحل العملية الانتاجية والضرائب المفروضة.



المصدر: عصماني مختار، 2014، ص14.

خصائص الضرائب البترولية : (عصماني مختار ، ص 16 ، ص 17).

تتميز الضرائب البترولية بعدة خصائص يمكن ذكرها:

- 1- احتمالية نشوء عوائد ريعية كبيرة: وتتمثل هذه العوائد الريعية وعاء جذابا بصفة خاصة وعلى أساس الكفاءة وعلى أساس العدالة كذلك إذا كانت ستعود، كما هو الحال في الغلب على الأجانب.
- 2- انتشار عدم اليقين : بشكل واضح ولكن ليس فقط في أسعار المنتجات البترولية، ولا تمثل الصعوبة الأساسية في تفاوتها الواسع بقدر صعوبة التنبؤ بما، كما ينشأ عدم اليقين كذلك فيما يتعلق بالجيولوجيا وتكاليف المدخلات، والخطر السياسي والذي يتراوح بين المصادرة إلى التغييرات في النظم المالية العامة المستقبلية، بما في ذلك تلك التي قد تتجم عن المناخ والسياسات البيئية.
- 3- تفاوت المعلومات: من المحتمل أن يكون مستثمرو القطاع الخاص الذين يقومون بالاستكشاف والتطوير أكثر دراية من الحكومات المضيفة بالجوانب الفنية والتجارية لمشروع ما، في حين أن الحكومات المضيفة ستكون أكثر دراية بنواياها المستقبلية بشأن المالية العامة.
- 4- ارتفاع التكاليف وخلق مشاكل الاتساق الزمني: عادة ما تتطوي مشاريع الصناعات البترولية، على نفقات ضخمة جدا يتحملها المستثمرون مقدما ولا يمكن استردادها عند إنهاء المشروع، وعليه فإن ميزان القوة التفاوضية يتحول بصورة كبيرة من المستثمر إلى الحكومة المضيفة بمجرد تكبد تلك التكاليف، وحت الحكومات التي لديها أحسن النوايا لديها حافز لتقليل شروط مالية عامة جذابة قبل بداية المشروع ولكن بعد ذلك بعدما يصبح الوعاء الضريب وإدراك المستثمرين لهذا الأمر يمكن أن يحد من الاستثمار

(تعطيل الاستثمار) وهو ما يضر بالجانبين.

5- النفط مورد ناضب: إن أهمية محدودية الرسوبيات النفطية للأداء الاقتصادي في الأجل الطويل والتطورات في أسعار النفط محل شك، غير أنه على مستوى المشروع، يمكن أن يشكل نضوب النفط قلقا شديدا، فتكلفة الفرصة البديلة الرئيسية لاستخراج اليوم هي الاستخراج المستقبلي الضائع.

1- الإطار القانوني للحماية البترولية منذ الاستقلال إلى غاية الأزمة النفطية 1986:

1- الحماية البترولية في ظل القانون البترولي الصحراوي واتفاقية الجزائر

عرفت هذه المرحلة تطورات كبيرة فيما يخص الحماية البترولية واستغلال الثروات النفطية في الجزائر، حيث أدت الاكتشافات البترولية في الصحراء الجزائرية إلى إصدار السلطات الفرنسية تشريع سي بالقانون البترولي الصحراوي سنة 1958 وذلك لبسط سيادتها على ثروات الجزائر، أما بعد الاستقلال إلى غاية سنة 1971 وقعت الجزائر على اتفاقيتين الأولى هي اتفاقية الجزائر وكان ذلك سنة 1965، والثانية هي اتفاقية الشراكة بين سوناطراك و شركة قيتي سنة 1968، بالإضافة إلى انضمام الجزائر إلى منظمة الدول المصدرة للبترول OPEP سنة 1969.

1-1- القانون البترولي الصحراوي (CPS) Le Code Petrolier Saharien :

لقد كان قانون التعدين أو المنجمي هو التشريع الساري المفعول به قبل إصدار قانون بترولي خاص بالصحراء، حيث لم يتضمن قانون التعدين تسهيلات كفيلا باستقطاب المستثمرين في الميدان البترولي الصحراوي، مما دفع إلى إصدار تشريع خاص هو القانون البترولي الصحراوي الذي صدر بموجب الأمر رقم 58-1111 المؤرخ في 22 نوفمبر 1958، كانت مهمته تسيير النشاط البترولي، فمن خلاله تستطيع فرنسا مراقبة البترول الصحراوي، وقد نص هذا القانون أساسا على :

-مبدأ مناصفة الأرباح بين الدولة الفرنسية والشركة صاحبة الامتياز، أي ضريبة بترولية مباشرة تحسب على أساس 50%

-إتاوة نسبتها 12.5% تفرض على حقول البترول وتدفع كتسبيق على الضريبة المباشرة البترولية، و5% على الحقول الغازية.

وقد أعلنت الحكومة الفرنسية أن الغرض من استغلال النفط الجزائري هو تمويل منطقة الفرنك من احتياجات الطاقة وحماية مواردها من العملة الصعبة. (قجاتي عبد الحميد، 2017، ص 193)

1-2- الجباية البترولية بناء على اتفاقية الجزائر 1965

إن السيادة الجبائية للجزائر كانت كمظهر لا غير من خلال اتفاقيات ايفيان 19/03/1962، ففي واقع الأمر كانت المؤسسات الفرنسية هي التي تطبق أسعار بيع منخفضة، والتي كانت السبب في تراجع عائدات الخزينة العمومية من الجباية البترولية، إلا أن النزاعات التي وقعت، نظرا لقلّة الإيرادات الجبائية، دفعت السلطات الجزائرية للبحث عن دور فعال في الميدان، فأنشأت شركة سونطراك سنة 1963، وبعد ذلك قامت ببعض التصحيحات تخص المصلحة الجزائرية بموجب الاتفاقية الجزائرية الفرنسية المؤرخة في 29/07/1965، حيث تم الإبقاء على معدل الإتاوة، أما الضريبة البترولية المباشرة عرفت نسب متغيرة خلال الفترة (1965-1969) حيث بلغت 53 % سنة 1965، 54% سنة 1966، 55 % سنة 1967، إلى أن وصلت في حدود 69% سنة 1968 وقد تم إلغاء صندوق إعادة تكوين الحقول "FRG" بموجب اتفاقية الجزائر، مما مكن الخزينة العمومية من استرجاع حقوقها المفقودة ما بين 1962-1965، فالشركات البترولية الفرنسية العاملة في الجزائر كونت مؤونات، لم تكن بالضرورة تستعمل في إعادة تكوين الحقول.

ومن جهة أخرى كانت الجزائر مجبرة على إعطاء الأولوية للشركات الفرنسية في الحصول على رخص البحث والاستغلال لمدة 06 سنوات ابتداء من سنة 1962 (اتفاقيات ايفيان)، وفي 19 أكتوبر 1968 أمضت الجزائر اتفاقية مع الشركة 51% و 49% على التوالي، وبتطبيق النظام الجبائي لاتفاقيات الجزائر 1965 وهذا لإلزام فرنسا على مراجعة بنود اتفاقية 1965 .

2- الإصلاحات الجبائية للجباية البترولية بعد قرار التأميم 1971

تميزت هذه الفترة باتخاذ أهم القرارات التي عرفتها الدولة بعد الاستقلال وهو تأميم قطاع المحروقات يوم 24 فيفري 1971، وكان ذلك بعد طريق طويل شقته الجزائر في استرجاع ثروتها وذلك بعد تأميم جميع موارد الغاز الطبيعي ووسائل نقل المحروقات بنسبة 100%، وأخيرا تأميم 51 % من حقوق الشركات الفرنسية أصدرت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية الهامة المتعلقة النظام البترولي في البلاد والخاصة بنظام التنقيب عن البترول واستثماره وبموجب الضرائب الواجبة التطبيق على النشاطات البترولية، ويمكن تقسيم مجموعة هذه النصوص إلى فئتين رئيسيتين: تتمثل الأولى في المرسوم التشريعي رقم 71-22 الصادر في 12 أبريل 1971 والذي يتضمن تحديد الإطار العام الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في ميدان البحث عن الوقود السائل واستغلاله، هذا ما أسفر عن واقع بترولي يتميز عن

القضاء النهائي على نظام الامتيازات التقليدي الذي كان معمولاً به في الجزائر بموجب قانون البترولي الصحراوي، ويتضمن مضمون هذا النص فيما يلي:

- الشركة الوطنية وحدها يمكنها الحصول على المستندات المنجمية أو البترولية (التنقيب والإنتاج) ولا يحق لأية شركة أجنبية أن تحوز مباشرة أياً من هذه المسندات .

- التزام الشريك الأجنبي بإنشاء شركة أجنبية جزائرية لا تقل مساهمة سونطراك فيها عن 51% .

- تقوم الشركة الوطنية بنفسها بممارسة كافة النشاطات البترولية .

- استثناء الغاز الطبيعي من نطاق الشراكة.

أما الفئة الثانية تتضمن مجموعة من المراسيم التشريعية والقرارات تتعلق بالنظام الجبائي وتحديد الأسعار "صيغة مماثلة للنظام الجبائي المعمول به في البلدان أعضاء منظمة الأوبك، للتماشي مع القواعد العامة للنظام الذي تدير عليه منظمة الأوبك تم إصدار المرسوم التشريعي رقم 71-24 الخاص بتعديل الأحكام الضريبية التي كان ينص عليها قانون البترول الصحراوي وتعديلاته والذي بموجبه أصبح :

أ- الإتاوة: تعتبر ضريبة وليس تسبيق، حيث يخضع للإتاوة نشاط إنتاج المحروقات السائلة والغازية في حين نشاطات النقل والتميع هي خارج مجال الإتاوة، وتدفع التسديدات من قبل سونطراك والشركاء بتقسيمات شهرية تتبع بالتسوية كل ثلاثة أشهر، في حين لا تخضع الكميات الضائعة والمحروقة والكميات المعاد صميمها في الحقول للإتاوة وتحسب على أساس الأسعار المعلنة FOB في ميناء الشحن أو التوزيع، وتحسب هذه الضريبة كنفقة.

بالنسبة للمحروقات السائلة 12.5% في الأمر 2471، 14.5% في الأمر 74-72، 16.5% في الأمر 74-101، وبموجب القرار 74-101 المؤرخ في 15 نوفمبر 1974، والقرار 75-13 المؤرخ في 27 فيفري 1975، أصبحت الإتاوة 20% للسعر المتنازل والمحدد إدارياً ب 02 دولار للبرميل إلى غاية 1983 بالنسبة للبترول الموجه للسوق الداخلية في شكل منتجات بترولية، و20% من السعر المرجعي الجبائي للبترول المصدر على حاله بالنسبة للمحروقات الموجهة للسوق الخارجية.

- بالنسبة للمحروقات الغازية 5% في القانون البترولي الصحراوي ، 6% بعد اجتماع الأوبك في فيينا

نوفمبر 1974. (قجاتي عبد الحميد، 2017، ص 193)

ب- الضريبة البترولية المباشرة: تفرض الضريبة البترولية المباشرة على الأرباح المحققة خلال الشهر المنصرم، وهي تم الأنشطة التالية البحث والإنتاج، النقل عبر الأنابيب والتمميع، حيث بلغ معدلها تضم معدل الضريبة المطبقة في بلدان منظمة الأوبك والبالغة 55%، ثم أصبحت 65% في الأمر 74-101، ثم 85% في الأمر 12-75 وحدد معدل هذه الضريبة بـ 85% كما يلي:

ضريبة بترولية مباشرة على الإنتاج = 85% (السعر الضريبي - الإتاوة - تكاليف الإنتاج)

حيث أن السعر الضريبي ممثل في:

- السعر الضريبي للبترول المصدر على حالة الإجمالي المحروقات السائلة الموجهة للتصدير

- سعر التنازل للمحروقات السائلة الموجهة للمسوق الداخلية (2 دولار للبرميل).

ضريبة بترولية مباشرة على النقل = 85% (أسعار النقل - تكاليف النقل)

ضريبة بترولية مباشرة على التميع = 85% (سعر الغاز المميع - تكلفة التميع).

وفيما يتعلق بتحديد الأحكام الخاصة بتحديد الأسعار، أصدرت الحكومة ثلاثة مراسيم حددت بها الأسعار في ثلاث فترات :

- الأسعار القياسية أو الضريبية التي يعتمد عليها لاحتساب الضرائب الواجبة الدفع خلال السنتين

الماليتين 1969 - 1970 وهي 2.77 دولار للبرميل بعدما كانت 2.08 دولار للبرميل

- جانفي 1971 حدد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة بمقدار 2.7، وابتداء من 20 مارس 1971 حدد

الأسعار بمقدار 32 دولار للبرميل

-رفع الأسعار المرجعية الجبائية من 2.8 للبرميل إلى 3.6 دولار للبرميل. (قجاتي عبد الحميد، 2017، ص 194)

3- التعديلات الجبائية لمكونات الجباية البترولية سنة 1983

تم إدخال عدة إصلاحات من أجل تغطية النقائص القانونية الموجودة منذ إلغاء التشريع القديم مسنة 1975 (القرار رقم 13 / 75 ل 27 فيفري 1975) بهدف وضع نصوص قانونية تشكل إطارا عاما للجباية البترولية، هذه الإصلاحات مست الوعاء الضريبي الذي يحاسب على أساسه كل من الإتاوة والضريبة المباشرة البترولية قبل الإصلاح كانت الاقتطاعات الجبائية تتم على أساس السعر المرجعي الجبائي للبتروال المصدر، وهو أعلى من السعر الحقيقي، ومن مبرراته الفوائد الكبيرة للشركاء الأجانب والحصة الكبير من البترول الخام في هيكل الصادرات هذا ما جعل منه غير ملائم مع نهاية السبعينات، فكان التعديل على النحو التالي :

- الجباية على المكثفات: حسب المادة 73 من قانون المالية 1983، تحسب الجباية على المكثفات على أساس السعر الحقيقي FOB في ميناء التصدير.

- الجباية على البترول الخام المسلم في معامل التكرير: حسب المادة 74 من نفس القانون، تم توحيد نظام حساب الجباية لمصافي البترول المسلم سواء كان للسوق الداخلية أو الموجه للتصدير، ويتكون الوعاء الضريبي الجديد من القيمة (Net back) " للبتروال الداخل إلى المصفاة محدد انطلاقا من معدل سعر تقييم الطن من المنتج المصفى أو المكرر في السوق الوطنية والخارجية، أما بالنسبة للبتروال الخام المصدر، اختفى السعر المرجعي الجبائي وحل محله سعر البيع الحقيقي في السوق البترولية العالمية .

- الإطار القانوني للحماية البترولية بعد أزمة النفط الأولى سنة 1986.

لقد عرفت هذه المرحلة قانونين أساسيين وهما القانون رقم 86-14 والمتعلق بأنشطة البحث والاستكشاف والاستغلال والنقل عبر الأنابيب للمحروقات، والذي تزامن مع الأزمة الاقتصادية (انهيار أسعار البترول 1986) وعجز الدولة على مواجهة الاستثمارات الضخمة اللازمة لعملية تنمية البحث عن المحروقات في الجزائر، والقانون 91-21 المعدل والمتمم للقانون السابق الذي منح تخفيضات في الجباية البترولية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة النزاع بين الطرفين الأجنبي والجزائري.

1- النظام الجبائي البترولي حسب قانون المحروقات 86-14:

تعتبر إصلاحات 1986 نقطة تغيير جذري، على عكس تعديلات 1983، التي لم تمس إلا السعر والوعاء الجبائي، وتزامنت هذه الإصلاحات مع الأزمة البترولية لسنة 1986، وعدم قدرة السلطات تحقيق الاستثمارات الهامة لعملية تنمية البحث عن المحروقات، مما أدى إلى انخفاض إيرادات الدولة ب 49%، إذ جاء قانون 86-14 محاولة لتعديل الأوضاع عن طريق إدخال إصلاحات عديدة وتحفيزات هامة الهدف منها تحفيز الشركات البترولية على الاستثمار في الجزائر إثر الصدمة البترولية وقد كانت التدابير تتعلق بما يلي:

- كمية المحروقات الخاضعة للإتاوات.

- كيفية تحديد وعاء اقتطاع الإتاوات.

- السعر القاعدي وسعر التنازل. (قجاتي عبد الحميد، 2017، ص 194)

1-1- تعديلات الوعاء الجبائي للجباية البترولية:

أكمل قانون 86-14 إجراءات قانون المالية لسنة 1983 المتعلقة بكيفية الجباية فيما يخص المحروقات
السائلة :

-بالنسبة للمحروقات السائلة المصدرة على حالها يكون السعر القاعدي مساويا عن طريق القنوات
النظامية، والتي يمكن أن تكون اقل من الأسعار المطبقة من قبل المؤسسات الوصية المكلفة بالتصدير .

-بالنسبة للمحروقات الغازية المصدرة على حالها يكون السعر القاعدي يساوي سعر البيع المطبق على
هذه المحروقات، ويجب أخذ بعين الاعتبار في الحالتين المذكورتين سابقا سعر الصرف المتوسط لشراء
العملات الصعبة، خاصة الدولار المعتد من خلال بنك الجزائر خلال شهر إنتاج تلك المحروقات .

- بالنسبة للمحروقات المسلمة لمعامل التكرير الوطنية، يكون السعر القاعدي حسب الحالة التالية:

- بالنسبة للخام الذي تكون المنتجات المستخرجة منه موجهة للتصدير بالسعر **net back** انطلاقا من
صادرات المنتجة المكررة.

- بالنسبة للخام الذي تكون المنتجات المستخرجة منه موجهة للسوق الداخلي يتحدد عن طريق التنظيم.

- بالنسبة للمحروقات الغازية المسلمة للسوق المحلية، يكون السعر القاعدي يساوي مسعر التنازل أو
التحويل والذي يحدد عن طريق مرسوم.

1-2- التعديلات الخاصة بمعدلات الجباية البترولية :

عرفت الجباية البترولية تعديلات ماست الإتاوة والضريبة المباشرة البترولية (الضريبة على النتيجة) على
النحو التالي:

أ- الإتاوة: تخضع لها المحروقات من الآبار الأرضية والنفطية، تحسب على أساس كمية الإنتاج المستخلصة بعد عمليات المعالجة بعد استبعاد الكميات المعاد ضخها في الآبار والمستهلكة ذاتيا لأغراض الإنتاج أو المهدورة، وهي تحدد بحد مقبول تقنيا ويكون محل تبرير وتقييم هذه الكميات بالسعر الجبائي أو القاعدي المحدد من قبل الوزير المكلف بالمحروقات، وتحدد نسبة الإتاوة التي تطبق على قيمة المحروقات المستخرجة من الحقول ب 20%، غير أنه يمكن أن تخفض هذه النسبة، وذلك تقديرا لأهمية الجهد المبذول في البحث والاستغلال، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقل عن 10% ، أما نسب التخفيض حسب المناطق تكون كما يلي: (قجاتي عبد الحميد، 2017، ص 195)

16.5% ← المنطقة A

12.5% ← المنطقة B

وهذه المناطق محددة عن طريق المرسوم رقم 87 /157 الصادر في 21 جويلية 1987 وتخضع المحروقات المستخرجة من الحقول البرية والبحرية لدفع الإتاوة، والتي تقدر على أساس الكميات المحروقات المنتجة والمحسوبة بعد عمليات المعالجة في الميدان، في حين تعفي عمليات النقل والتسييل من حساب هذه الإتاوة:

-كميات المحروقات التي تستهلك في حاجات الإنتاج المباشرة.

- كميات المحروقات المعاد حقنها في الحقل.

-كميات المحروقات الضائعة وغير المستعملة، والتي يجب أن تحدد حسب حدود تقنية مقبولة، كما

يجب تبريرها ولا يجب أن تفوق 1 في الألف، من الكميات المستخرجة من الحقول.

إذن الإتاوة تحسب كما يلي $R=(Q \times P) \cdot T$: حيث:

R: الإتاوة،

Q: كمية المحروقات المستخرجة،

P : السعر القاعدي،

T: المعدل المطبق حسب كل منطقة.

وتسدد الإتاوة من قبل سونطراك والشريك الأجنبي كل حسب حصته في المشاركة، وفي حال أراد الشريك الحصول على حصة من إنتاج البئر وفقا لنسبة مشاركته، فإنه يقوم بالتصريح وتسديد الإتاوة.

ولما تمارس سونطراك لوحدها النشاط أو تأخذ حصة من إنتاجه، تسدد الإتاوة على مجمل الإنتاج، ويعفي الشريك من كل التزاماته الضريبية. (قجاتي عبد الحميد، 2017، ص 196)

ب- الضريبة على النتيجة: تقدر الضريبة على النتيجة على أساس رقم الأعمال للمبيعات المعففة على مستوى السوق الوطنية، وعمليات التصدير في السوق العالمية، وكذا تقديم الخدمات، وهي تفرض على الأنشطة التالية:

- التنقيب عن حقول المحروقات والبحث عنها واستغلالها.

- نقل المحروقات بالأنابيب؛

- تجميع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات النفطية المميعة المستخرجة من الحقول وفصلها عن بعضها.

وتقدر الضريبة على النتيجة على أساس الربح الصافي المحقق من قبل الشركات في آخر دورة لكل الأنشطة التي تم ذكرها سابقا، فالربح الصافي هو رقم الأعمال مطروح منه الأعباء الهيكلية والإتاوة لنفس الدورة.

وتحدد الضريبة على النتيجة على أساس الكميات المسلمة للسوق الوطنية والمصدرة للخارج بالسعر القاعدي المجدد من قبل وزارة الطاقة والمناجم وبحسب مبلغ الضريبة لنشاط الإنتاج بالصيغة التالية:

$$IDP = a[(Q_i P_i) + (Q_e P_e) - (R + CS)]$$

حيث: (قجاتي عبد الحميد، 2017، ص 198)

IDP : الضريبة على النتيجة،

D : معدل الضريبة،

Q_i : الكميات المسلمة للسوق الوطنية،

P_i : السعر القاعدي للكميات المسلمة للسوق الوطنية،

Q : الكميات المصدرة للسوق الخارجية،

P_e : السعر القاعدي للكميات المصدرة للخارج،

R : الإتاوة،

CS : التكاليف الهيكلية،

بما في ذلك تكاليف النقل والتمميع نسبة الضريبة على النتيجة تختلف حسب المناطق، بصفة عامة تحسب الضريبة بنسبة 85%، غير انه يمكن أن تخفض هذه النسبة، وذلك تقديرا لأهمية الجهد المبذول في البحث والاستغلال أو الاستثمار أو الاسترجاع الصناعي، ولتشجيع البحث في النواحي أو المساحات التي تنطوي على صعوبات غير عادية، فيمكن أن تخفض النسبة إلى 75 % للمنطقة A و65% للمنطقة B أما فيما يخص الضريبة على النتائج التي تخضع إليها الشركات الأجنبية في إطار عقد تقسيم

الإنتاج وعقد الخدمات فهي تساوي 38% وعليه تحسب الضريبة على النتيجة الأنشطة نقل المحروقات على أساس رقم الأعمال وذلك بعد خصم 12 / 1 من المصاريف الهيكلية ونفس الأمر ينطبق على أنشطة تمييع الغاز الطبيعي ومعالجة غاز البترول المميع، والمصاريف المصاريف الهيكلية في مصاريف السنة الماضية، تعدل بنهاية السنة الموالية.

الضريبة على النتيجة لأنشطة نقل المحروقات = (خدمة النقل - 12 / 1 من المصاريف الهيكلية 38X%).

الضريبة على النتيجة لأنشطة تمييع الغاز الطبيعي = (خدمة التمييع - 12 / 1 من المصاريف الهيكلية 38X%). (قجاتي عبد الحميد، 2017، ص 199)

الجدول رقم (1-2): عقود الشراكة بعد إصدار قانون 86-14.

الشركاء	تاريخ العقد	
ALEPCO	16.06.1987	01
TOTAL	07.10.1987	02
AGIP	15.12.1987	03
CEIPSA	09.02.1988	04
BHP	24.06.1989	05
ANADARKO	23.10.1989	06
TOTAL	08.11.1989	07
NESTE OY	13.03.1990	08
TOTAL	20.05.1990	09
AGIP	20.12.1990	10
REPSOL	02.12.1990	11
TOTAL	12.05.1991	12
JNOC	18.08.1991	13

المصدر: حاج قويدر الهادي، 2012، ص 77.

2- التعديلات الجبائية حسب قانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14 :

لم يغير قانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14 المتعلق بنشاطات البحث والاستكشاف واستغلال ونقل المحروقات في معدلات الإتاوة التي تبقى كما هي إلا أن هناك تخفيضات حتى 10% للإتاوة بالنسبة للمناطق التي توجد بها صعوبات جغرافية أو تقنية لتشجيع الشراكة وبنفس الشيء للإتاوة تمنح تخفيضات في معدلات الضريبة على النتيجة (IDP) حتى 42 % لتشجيع المتعاملين، بالإضافة إلى تحفيزات ضريبية بالنسبة للنظام العادي مست التعديلات التي جاء بها القانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14 عموماً النقاط الثلاث التالية:

- توسيع الشراكة مع المؤسسات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات من خلال عمليات المتعلقة بنشاطات البحث والاستكشاف واستغلال ونقل المحروقات.

- تخفيضات جبائية خاصة معدل الإتاوة ومعدل الضريبة على النتيجة، وذلك من أجل تدعيم الجهود المبذولة في عمليات البحث والاستغلال للمحروقات في المناطق الصعبة .

- إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال وقوع نزاع بين الشركة الوطنية والشركات الأجنبية. أن تعديل القانون 86 - 14 إلى القانون رقم 91-21 كان له أثر ايجابي على جذب الشركات النفطية الأجنبية، حيث سمح هذا القانون للشركات الأجنبية بالتحكيم الدولي وكذلك بمعالجة النفط والغاز وتكريره بالإضافة إلى تحفيزات جبائية، وهذا ما سمح بزيادة عقود الاستكشاف ودعم نشاطات الاستكشاف والتطوير، وذلك عكس قانون 86-14 الذي كان يستبعد الشركات الأجنبية في تطوير وتحسين مردودية الحقول المستكشفة قبل ممن هذا القانون، وكذا منع المشاركة في الإنتاج بنسبة لا تتعدى 49% .

الجدول رقم (2-2): عقود الشراكة بعد إصدار قانون 91-21.

تاريخ العقد	الشركاء	
17.12.1991	AGIP	01
12.05.1991	TOTAL	02
12.05.1991	TOTAL	03
10.05.1992	ARCO	04
10.05.1992	ARCO	05
11.07.1992	PHILPS	06
17.11.1992	WASCANA	07
24.11.1992	LLE	08
06.12.1992	PLUS PETROL	09
12.01.1993	KON SALP	10
31.01.1993	BP	11
26.04.1993	PETRO CANADA	12
27.02.1994	MOBIL	13
12.05.1997	REPSOL	14
14.06.1994	PLUS PETROL	15
14.11.1994	DEDCO	16
13.05.1995	AGIP	17
03.06.1996	AGIP	18
04.12.1996	PETROBAS	19

المصدر: حاج قويدر الهادي، 2012، ص84.

مكونات الجباية البترولية في الجزائر حسب قانون محروقات رقم 05-07:

تتكون الجباية البترولية حسب المادة 83 من القانون رقم 05-07 أن النظام الجبائي المطبق على

نشاطات البحث واستغلال المحروقات يتكون من: (المادة 83 من القانون المحروقات رقم 05-

2015، ص24)

أولاً: الرسم المساحي (المادة 84 من القانون المحروقات رقم 05-07، 2015، ص24).

يسدد المتعامل الرسم المساحي سنويا بالدينار الجزائري أو بدولار الولايات المتحدة الأمريكية بسعر

الصرف عند الشراء الذي يحدده بنك الجزائر يوم التسديد، بمجرد دخول العقد حيز التنفيذ، بموجب المادة

رقم 55 من هذا القانون، ويتم حساب هذا الرسم على أساس المساحة التعاقدية لتاريخ استحقاق كل دفع،

ويحدد الرسم المساحي بالدينار الجزائري لكل كيلومتر مربع كما يأتي:

الوحدة: دج /كلم².

الجدول رقم (3-2): كيفية تحديد مبلغ الرسم المساحي

مرحلة الإستهلال	مرحلة الاستباق المحددة في المادة 42 + المرحلة الإستثنائية المحددة في المادة	مرحلة اللبث			السنوات / المناطق
		7 و 6	5 و 4	1 إلى 3 مدرج	
16.000	400.000	8.000	6.000	4.000	المنطقة أ
24.000	560.000	12.000	8.000	4800	المنطقة ب
28.000	720.000	14.000	10.000	6000	المنطقة ج
32.000	800.000	16.000	12.000	8000	المنطقة د

المصدر: المادة 84 من قانون المحروقات رقم 05-07، 2015، ص 24 .

ويتم تحيين هذه المبالغ حسب الصيغة الآتية:

-متوسط سعر الصرف عند بيع دولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار ، للشهر الميلادي

السابق الكل تسديد ينشره بنك الجزائر، يقسم على ثمانين (80) ويضرب في مبلغ الرسم المحدد أعلاه.

-يشرع في تطبيق التقييس في أول يناير من كل سنة بقيمة الرسم المستحق.

-تتأكد الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط) من أن الرسم قد تم دفعه للخزينة

العمومية.

ثانيا: الإتاوة

تعد المحروقات المستخلصة في إطار عقد البحث للإستهلال ملكا للمتعاقد عند نقطة القياس و

خاضعة للإتاوة حسب البنود و الشروط التي يحددها العقد و تحدد الإتاوة على أساس كميات المحروقات

المستخرجة والمحسومة من كل مساحة استغلال، بعد عمليات المعالجة على مستوى حقل عمليات

القياس. (المادة 25،26 من القانون المحروقات رقم 05-07، 2015، ص13)

1- وعاء الإتاوة:

تخضع المحروقات المستخرجة من الحقول البرية أو البحرية لدفع إتاوة. تقدر الإتاوة على أساس كميات المحروقات المنتجة و المحسوبة بعد عمليات المعالجة في الميدان. وتستثنى من حساب هذه الإتاوة، كميات المحروقات التي تستهلك في سد حاجات الإنتاج المباشرة، أو يعاد حقنها في الحقل، أو تضيع، أو لا تستعمل و كذلك المواد المرتبطة بها. يجب أن تحدد كميات المحروقات الضائعة، أو غير المستعملة المستثناة من حساب الإتاوة حسب حدود تقنية مقبولة، كما يجب تبريرها. تساوي قيمة المحروقات المستخرجة من الحقول، حاصل كميات المحروقات الخاضعة للإتاوة على أساس الأسعار الأساسية. (د.

سعيد بن عيسى، سنة 2003، ص 77)

2- معدل الإتاوة:

بموجب القانون رقم 05-07 في المادة 90 و 91 أن وفي حالة كانت كميات المحروقات المستخرجة من مساحة الإستغلال و المعبر عنها بالبرميل المعادل للبتترول أقل أو مساوية لـ 100.000 ب.م.ب/يوميا و المحددة على أساس شهري فإن نسب الإتاوة يحدد حسب أجزاء الإنتاج المحددة في كل عقد لا يمكن أن تقل عن المستويات المذكورة في الجدول المبين أدناه:

جدول رقم (4-2): معدل الإتاوة على أساس المتوسط الشهري للإنتاج. الوحدة: ب.م.ب / يوميا.

المنطقة	أ	ب	ج	د
00 إلى 20.000 ب.م.ب / يوميا	5.5%	8%	11%	12.5%
20.001 إلى 50.000 ب.م.ب/يوميا	10.5%	13%	16%	20%
50.001 إلى 100.000 ب.م.ب / يوميا	15.5%	18%	20%	23%

المصدر: المادة 85 من القانون المحروقات رقم 05-07، 2005، ص 25.

حيث ب.م.ب : البرميل المعادل للبتترول.

و فيما يخص كميات المحروقات التي تفوق 100.000 ب.م.ل/يوميا محسوبة على أساس معدل شهري، فإن نسبة الإتاوة المحددة في كل عقد و المطبقة على مجموع الإنتاج لا يمكن أن تكون أقل من المستويات المذكورة في الجدول المبين أدناه:

الجدول رقم (5-2): معدل الإتاوة على أساس الكميات التي تفوق 100.000 ب.م.ل/يوميا.

المنطقة	أ	ب	ج	د
	% 12	% 14.5	% 17	% 20

المصدر: المادة 85 من القانون المحروقات رقم 05-2005، 07، ص25.

حيث ب.م.ب : البرميل المعادل للبتروول.

تغطية دفع الإتاوة:

يتم دفع الإتاوة شهريا للوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات (النفط) قبل اليوم العاشر من الشهر الموالي لشهر الإنتاج.

وفي حالة حدوث تأخر في الدفع، تضاف على المبالغ المستحقة نسبة واحد في الألف مقابل كل

يوم تأخير. (المادة 92 من القانون المحروقات رقم 05-2005، 07، ص28)

ثالثا: الرسم على الدخل البتروولي TRP

يفرض تسديد المتعامل شهريا رسما على الدخل البتروولي و يحسب الرسم على الدخل البتروولي على أساس قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات لكل مساحة استغلال ناقص المبالغ المحسومة المرخص بها سنويا. (المادة 86 من قانون المحروقات رقم 05-07، 2005، ص25)

1- وعاء الرسم على الدخل البتروولي: (المادة 85 من القانون المحروقات رقم 05-

2005، 07، ص24).

يفرض هذا الرسم على قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات مستثنى منه المبالغ المحسومة المرخص بها.

حيث أن قيمة الإنتاج السنوي للمحروقات هي كميات المحروقات المستخرجة والخاضعة للإتاوة مقومة بالسعر القاعدي مطروح منها تعريفه النقل. وتتشكل المبالغ المحسومة من العناصر التالية:

- الإتاوة
- الحصص السنوية للاستثمارات من أجل التطوير بتطبيق قواعد التقييم UPLIFT، ويجب أن تخص فقط مساحة الإستغلال و الموافقة عليها في الميزانية السنوية .
- الحصص السنوية للاستثمارات البحث بتطبيق قواعد التقييم UPLIFT.
- مؤونة لمواجهة تكاليف التخلي و/أو الإصلاح.
- تكلفة شراء الغاز من أجل الاسترجاع المدعم و تحدد عن طريق التنظيم طبيعة الإستثمارات الواجب أخذها بعين الإعتبار، ويجب ألا تتضمن من الأحوال الفوائد و التكاليف العامة .
- مصاريف تكوين الموارد البشرية الوطنية لفائدة النشاطات الخاضعة لهذا القانون.

2- معدل الرسم على الدخل البترولي:

يخضع الرسم على الدخل البترولي لنسب متفاوتة حسب القيمة المتراكمة للإنتاج المثلث والمتمثلة في الكميات المنتجة المقومة بالسعر المستعمل لحساب الإتاوة.

نسب الرسم على الدخل البترولي مبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (6-2) نسب الرسم على الدخل البترولي. الوحدة: 10 دج.

70	الحد الأول ح1	القيمة المتراكمة لإنتاج المئمن (ق.م) المعبر عنها ب ⁹ 10 دينار جزائري كما هي محددة في المادة 86 أعلاه.
385	الحد الثاني ح2	
% 30	المستوى الأول	نسبة الرسم على الدخل البترولي (ر.د.ب)
% 70	المستوى الثاني	

المصدر: المادة 86 من القانون رقم 05-07، 2005، ص26.

يتم تحيين الحدين ح1 وح2 بسعر الصرف المتوسط عند البيع الدولار الولايات المتحدة الأمريكية بالدينار الجزائري للشهر الذي يسبق كل تسديد والذي ينشره البنك الجزائري مقسما على 70 ومضروب في كل حد.

ويتم حساب الرسم على الدخل البترولي حسب القيمة المتراكمة للإنتاج المئمن كما يلي:
عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المئمن أقل من الحد الأول أو تساويه، يتم حساب الرسم باستعمال نسبة المستوى الأول .

-عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المئمن أكبر من الحد الثاني، يتم حساب الرسم باستعمال نسبة المستوى الثاني. (المادة 86 من القانون المحروقات رقم 05-07، 2005، ص25)

-عندما تكون القيمة المتراكمة للإنتاج المئمن تفوق الحد الأول أو تقل عن الحد الثاني أو تساويه، يتم استعمال النسبة التالية:

$$\text{ر.د.ب} = \frac{40}{2\text{ح} - 1\text{ح}} (\text{ق.م} - 1\text{ح}) + 30$$

قم: القيمة المتراكمة للإنتاج

معدل التقييم UPLIFT هو عبارة عن النسبة المئوية التي ترفع بها الحصص السنوية للاستثمار الاحتياجات حساب الرسم على الدخل البترولي، وتغطي هي النسبة المئوية للتقييم مصاريف إنجاز العمليات. يطبق على مستوى المناطق حصص سنوية للاستثمار محددة بنسبة التقييم UPLIFT كما في الجدول التالي:

جدول رقم (7-2): الحصص السنوية للاستثمار محددة بنسبة التقييم UPLIFT.

المناطق	نسب التقييم UPLIFT	الحصص السنوية للإستثمار في البحث و التطوير
أ . ب	15 %	20 % توافق 5 سنوات
د . س	20 %	12.5 % توافق 8 سنوات
أ.ب.د.س	20 %	20 % توافق 5 سنوات

المصدر: المادة 87 من القانون المحروقات رقم 05-2005، 07، ص26.

- تغطية دفع الرسم على الدخل البترولي:

يدفع المتعامل الرسم على الدخل البترولي الخاص بالسنة المالية باثني عشر دفعة تسدد مؤقتا يساوي التسبيقات على الرسم المستحق لتلك السنة المالية. و تدفع التسبيقات ذون إذار قبل الخامس و العشرين من الشهر الذي يلي الشهر المستحق فيه وفي حالة حدوث تأخر في الدفع تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة 1% مقابل كل يوم تأخير(المادة 94 من القانون المحروقات رقم 05-2005، ص29).

رابعاً: الضريبة التكميلية على النتائج: ICR

يخضع كل شخص يكون طرفاً في العقد لضريبة تكميلية على الناتج محسوبة حسب نسبة الضريبة على أرباح الشركات حسب الآجال والشروط المعمول بها عند تاريخ الدفع و نسب الاهتلاك المنصوص عليها في القانون .

كما يمكن لكل شخص يستثمر في الأنشطة موضوع القانون المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات أن يستفيد من النسبة المخفضة للضريبة على أرباح الشركات السارية المفعول من أجل حساب الضريبة التكميلية على الناتج. (المادة 88 من قانون المحروقات رقم 05-2005، 07، ص27).

1- وعاء الضريبة التكميلية على النتائج: ICR

يتم حساب وعاء الضريبة التكميلية على النتائج I.C.R بمعدل ضريبة IBS.

2- تغطية دفع الضريبة التكميلية على النتائج:

تدفع الضريبة التكميلية على النتائج خلال أجل أقصاه يوم انقضاء المهلة المحددة لتسليم التصريح السنوي لنتائج السنة المالية في حالة تأخر في الدفع و في حالة حدوث تأخر تضاف إلى المبالغ المستحقة نسبة واحد من الألف مقابل كل يوم تأخير.

خامساً: رسم على حرق الغاز

يمنع حرق الغاز، غير أنه يمكن للوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات (النفط) أن تمنح بصفة استثنائية ولمدة محددة لا تتجاوز تسعين يوماً رخصة حرق الغاز بطلب من المتعامل فيتعين عليه

للاستفادة من هذا الاستثناء أن يسدد للخبزينة العمومية، رسماً خاصاً قابلاً للحسم قدره 8000 دينار لكل ألف متر مكعب عاد. (المادة 52 و 95 من القانون المحروقات رقم 05-2005، 07، ص 28، 17).

في حالة ما إذا كان مخطط التطوير المقترح من قبل المتعامل والمعتمد من الوكالة الوطنية للثمين موارد المحروقات (النفط) ينص على استعمال المياه الصالحة للشرب أو المياه المخصصة للسقي لضمان الاسترجاع المدعم، فإنه يتعين على المتعامل أن يسدد رسماً خاصاً حتى يكون مطابقاً للتنظيم المعمول به، قيمة هذا الرسم 80 دينار لكل متر مكعب مستعمل، يدفع سنوياً للخبزينة العمومية. (المادة 53 من القانون محروقات رقم 05-2005، 07، ص 17).

سابعاً: ضريبة العقارية

تسدد ضريبة العقارية على الممتلكات بخلاف ممتلكات التشغيلية و يقدر معدل الضريبة 3 % من المساحة العقارية (من أرشيف الصفحة الرسمية لوزارة الطاقة و المناجم).

ثامناً: الضريبة على أرباح الشركات IBS

تطبق هذه الضريبة على أنشطة نقل المحروقات عبر الأنابيب، وتمييع الغاز الطبيعي ومعالجة و فصل الغاز عن البترول المستخرج من الآبار بنسبة 30%، مع إمكانية تخفيض هذه النسبة إلى 15 % للأرباح المعاد استثماره.

تاسعاً: حق التنازل عن الأسهم في حالة العقود الشركة

1 % محسوبة على قيمة الصفقة المبرمة و سيتم تحديد طريقة حسابها عن طريق التنظيم

تعديلات في قانون المحروقات لسنة 2006: (جميلة قنادة، سنة 2011، ص96)

لاستكمال الإصلاحات ومسايرة تطورات السوق العالمية، جاء الأمر رقم 06-10 ليعدل القانون رقم 05-07 وذلك بهدف توسيع وتعزيز تحكم الحكومة وترشيد استخدام البترول والحفاظ عليه وضمان سيطرة الدولة على مداخل النفط ويحد من نقل الأرباح التي تحققها الشركات الأجنبية في المشاريع المشتركة مع "سوناطراك"، يذكر أن تدفق رؤوس الأموال قد زاد من 500 مليون دولار عام 2000 ليصل إلى أزيد من 4 ملايين دولار عام 2005 ومن تعديلات الأمر رقم 06-10، تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية التي يحققها الشركاء الأجانب، على حصة الإنتاج الخاصة بهم عندما يكون الوسط العددي الشهري لأسعار البترول "البرنت" يتجاوز 30 دولار للبرميل الواحد وذلك فيما يخص عقود الشراكة المبرمة بين سوناطراك وشريك أجنبي أو أكثر في إطار قانون رقم 86-14 ويخلق هذا الرسم ابتداء من 01 أوت 2006 وتبلغ نسبته التي تعود إلى الشركاء الأجانب 5% كحد أدنى و50% كحد أقصى، وتقوم "سوناطراك" من أجل سداد هذا الرسم لدى الخزينة العمومية بخصم كمية المحروقات الموافقة لمبلغ هذا الرسم من حصة الإنتاج الذي يعود إلى الشركاء الأجانب المعنيين.

وتضمن عقود البحث وعقود الاستغلال وجوبا بندا يسمح بمشاركة المؤسسة الوطنية "سوناطراك" شركة ذات أسهم، وفي كلتا الحالتين تحدد نسبة مشاركة المؤسسة الوطنية "سوناطراك" بـ 51% ولا يجب أن تقل عنها.

- تعديلات في قانون 05-07 في سنة 2013: (د.بوحنية قوي، أ.خميس محمد، 2013، ص157).

تضمن القانون الجديد على تعديلات وتكميلات على 58 مادة من القانون 05-07 لـ 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات بالإضافة إلى إدراج 10 مواد جديدة إليه. وتتص التعديلات الجديدة على مايلي:

- أ- احتكار المؤدية الوطنية سوناطراك النشاط النقل للمحروقات وكذا للمنتجات البترولية عبر الأنايب.
- ب- استثناء إنتاج الحقول المستغلة حاليا من الإجراءات الجبائية الجديدة. - توسيع المراقبة الجبائية إلى الشركات البترولية الأجنبية التي تشتغل بالجزائر وهو إجراء كان يطبق فقط على مجمع سوناطراك الذي كان يخضع لإجراءات مراقبة الشركات التي تضمنها قانون الضرائب الجزائري .
- ت- تعطى الأولوية لتلبية احتياجات السوق الوطنية من المحروقات السائلة والغازية لاسيما عن طريق نصوص تلزم المتعاقدين بالتخلي بالسعر الدولي عن جزء من إنتاجهم - إمكانية دفع الإتاوة عينا.
- ث - توضيح و تحديد بعض مهام وكالات المحروقات، توضيح و تحديد بعض مهام سلطة ضبط المحروقات وكذا الوكالة الوطنية لتأمين موارد المحروقات (أنفط).
- ج- تخفيف و تسهيل ظروف ممارسة نشاطات التنقيب و البحث و/أو استغلال المحروقات، مع إدراج أحكام خاصة بالتكفل بالبحث و استغلال المحروقات غير التقليدية، وتعزيز مشاركة سوناطراك في نشاطات البحث عن المحروقات، بالإضافة إلى إدراج مادة تلزم أي شخص بإشراك سوناطراك الممارسة نشاطات تحويل المحروقات و التكرير.
- ح- إدراج مادة تلزم أي شخص يريد ممارسة نشاطات التكرير أن يكون لديه قدرات تخزين خاصة.
- خ- إعادة النظر في منهجية تحديد نسبة الرسم على الدخل البترولي الذي يعتمد أساسا على مردودية المشروع بدل رقم الأعمال.
- د- إدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاطات المتعلقة بالمحروقات غير التقليدية للمكان الصغيرة وللمكان الواقعة في المناطق الغير المكتشفة بما فيه الكفاية لاسيما تلك الواقعة في عرض البحر و المكان ذات الأرضية المعقدة و/أو التي تفتقد للمنشآت .

ذ- إدخال نظام اصطفاء الأرباح الاستثنائية التي يمكن تطبيقه على المستفيدين من القرية
المخفضة للضريبة التكميلية على الإنتاج، لأن هذا الرسم سيعوض الضريبة التكميلية على الأرباح
الاستثنائية WPT.

تحديات تطور الحيازة البترولية (عصماني مختار، 2014، ص33)

الشفافية وتحديات تطور الفساد في قطاع الصناعات الاستخراجية لقد ارتبط اكتشاف النفط
والمعادن أيضا بنشوء سلوك يسعى للربح والفساد خاصة بنهب هذه الموارد من طرف النخب الحاكمة
ومقربها.

أولا/ الفساد ولعنة الموارد

ثمة ظاهرة ملفتة يسميها الاقتصاديون لعنة الموارد، إذ يبدو عموما أن البلدان الغنية بالموارد
الطبيعية كان أداءها أسوأ من الدول أقل غنى منها، فلعنة الموارد مرتبطة بالفساد الذي ينخر جسد
الصناعة النفطية الأمر الذي أدى إلى الفقر وعدم الاستقرار بدلا من التنمية الاقتصادية في تلك البلدان،
وهذه الحالة مستمرة بالرغم من وصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية، حيث لم يستفد معظم سكان
البلدان الغنية بالنفط من هذا الارتفاع. فمثلا 90% من سكان نيجيريا يعيشون بأقل من 2 دولار، أما في
فنزويلا فقد ارتفع معدل الفقر رغم أن عائدات النفط وصلت 600 مليار دولار في 25 سنة الأخيرة.

إن الحكومات وغيرها من المؤسسات التي تقوم بإدارة هذه الموارد غالبا ما تكون ضعيفة وعاجزة
عن التعرض للمساءلة أمام البرلمانات والمواطنين في هذه الدول، فالكثير من الدول الغنية بالموارد هي
دول الحكومات والمؤسسات بشكل أكبر، ومثل هذا الاختلال يمكن استغلاله لتوسيع حجم الاختلاس من

أصول الدولة. (عصماني مختار، 2014، ص33)

ثانياً/ الشفافية وقطاع الصناعات الاستخراجية

يوجد الآن إجماع دولي كبير لصالح زيادة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية، ويظهر ذلك مثلاً في الدعم الهائل من الحكومات والشركات والمستثمرين والمؤسسات المالية والمجتمع المدني المبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية إن فرض الكشف عن المدفوعات والعائدات يعتبر منسقا مع هذا الإجماع، ويمكن تحقيقه عن طريق تسويات بسيطة ومنطقية في قوانين الشركات الحالية والمعايير المحاسبية وقواعد الكشف في بورصة الأوراق المالية، وشروط القروض في المؤسسات المالية الدولية، وبنوك التنمية الإقليمية وهيئات ائتمان التصدير، وبنوك القطاع الخاص.

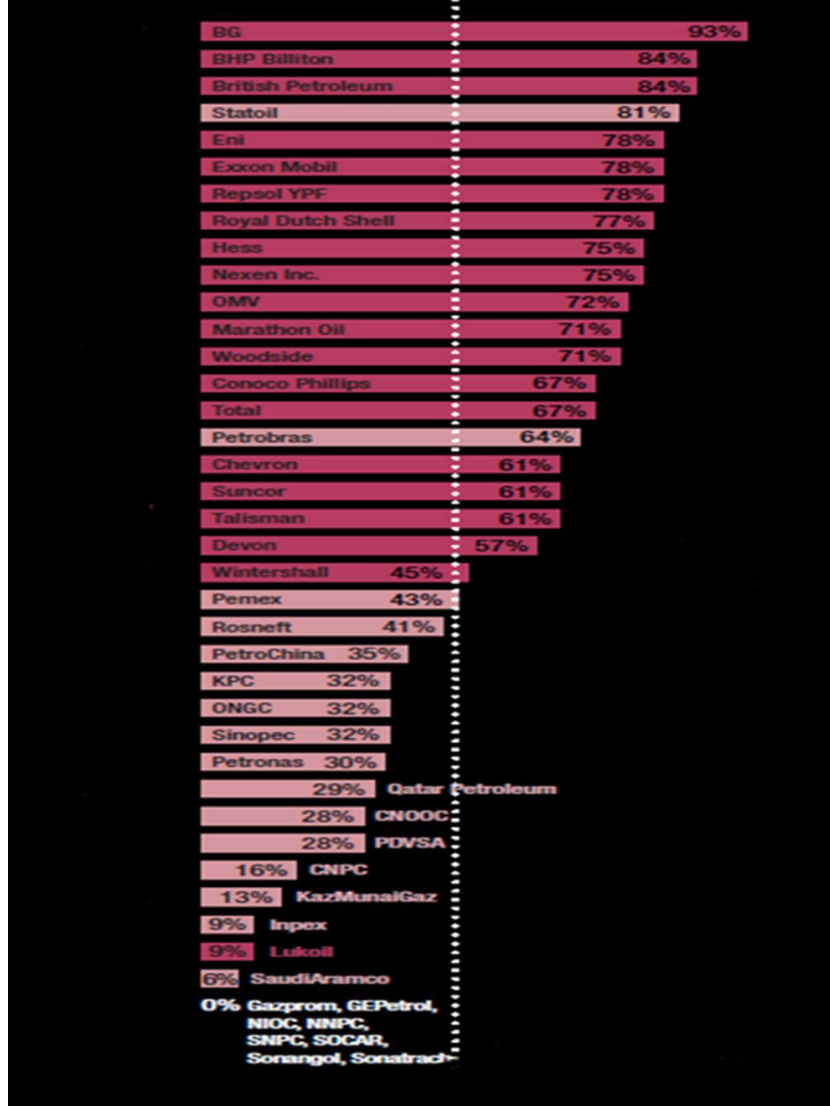
إن غياب الشفافية يسمح للشركات الوطنية وموظفي الحكومة، بتحويل الأموال التي تدفعها الشركات الأجنبية كالرسوم والإتاوات، فالكشف عن المدفوعات امر روتيني في البلدان المتطورة بينما تنير حقيقة كون المدفوعات في الدول النامية سرية المخاوف حول إمكانية التلاعب بالإيرادات، ففي أنغولا مثلاً ضاع أكثر من 4 مليارات دولار من إيرادات النفط، بين عامي 1998 و 2000 وفق تقرير صادر عن هيومن رايتس واتش.

لقد قام تحالف الشفافية الدولية بالتعاون مع معهد revenue watch بإعداد دراسة على الجهود التي تقوم بها الشركات النفطية في زيادة الشفافية ومحاربة الفساد، حيث شملت هذه الدراسة أهم 44 شركة عاملة في قطاع النفط والغاز كانت من ضمنها شركات نفطية وطنية، وقد تم صياغة 28 سؤالاً بالاعتماد على العناصر الموجودة في المبدأ العاشر لمنظمة الشفافية الدولية حول إرشادات الإبلاغ عن العناصر المختلفة البرامج مكافحة الفساد، بما في ذلك السياسات ونظم الإدارة والأداء التي تطبقها تلك الشركات، وقام معهد رصد المدفوعات revenue watch بالإجابة على تلك الأسئلة اعتماداً على التقارير التي تصدرها وتنشرها الشركات النفطية على مواقعها في الشبكة العنكبوتية المتعلقة بالشفافية

وبرامج محاربة الفساد، وقد تم تقييم أداء تلك الشركات وعرض النتائج على شكل نسب مئوية من 0 إلى

100% والشكل التالي يوضح ذلك: (عصماني مختار، 2014، ص34

شكل (2-2): الشركات النفطية التي تطبق برامج مكافحة الفساد وتقوم بنشر التقارير عليه:



المصدر: عصماني مختار، 2014، ص34.

من خلال الشكل تبين أن الشركة GB لها أفضل أداء حيث تحصلت على رصيد 93% أي أنها

أجابت على معظم الأسئلة الموضوعية ولم تجب على إلا على سؤال المراجعة الخارجية، بينما كان أداء

الشركات الوطنية سينا للغاية كالشركة النفطية الإيرانية، غاز بروم، سوناطراك حيث لم تحصل على أي رصيد.

لقد توصل المعهد، على أن معظم الشركات النفطية العالمية أصبحت تطبق برامج مكافحة الفساد وتقوم بنشرها، حتى يتسنى لمنظمات المجتمع المدني الاطلاع عليها بينما معظم الشركات النفطية الوطنية ليس لديها برامج مكافحة الفساد ولا تقوم بنشر قوانينها الخاصة بمكافحته أو تبليغ عن حالات فساد.

لقد اقترح ائتلاف "انشر" ما تدفع أن تقوم الشركات النفطية والدول الغنية بالموارد بما يلي:

1- قيام شركات الصناعات الاستخراجية سواء متعددة الجنسيات أو الخاصة أو المملوكة للدولة بالكشف عن رقم صافي لكل أنواع المدفوعات العائدات والضرائب والعلاوات وغيرها) المقدمة للحكومات لكل دولة تعمل فيها في الحسابات المالية السنوية، والكشف عن المستوى الحكومي الذي تم الدفع له

2- قيام حكومات الدول الغنية بالموارد بما يلي:

أ- طلب الكشف عن المدفوعات التي تقدمها الشركات الاستخراجية التي تعمل في مناطقها حسب الشركة وطبقا لنوع المدفوعات.

ب- نشر ما تكسبه ، أي الكشف بشكل كامل عن العائدات الناتجة عن استخراج المورد.

ج- مراجعة وتدقيق هذه المعلومات بشكل مستقل ويتوازي مع أفضل الممارسات الدولية، و يمكن تحقيق ذلك عن طريق التنفيذ الكامل لمبادرة الشفافية في قطاع الصناعات الاستخراجية والالتزام بالقوانين والمعايير الدولية الخاصة بالموارد الطبيعية والشفافية المالية مثل دليل صندوق النقد الدولي لشفافية عائدات الموارد

د- استخدام آليات للإبلاغ المجتمعي عن المدفوعات والعائدات.

هـ- إنشاء عمليات منفتحة ومشاركة وشفافة للميزانية على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، من أجل استشارة المجتمع المدني بخصوص التخصيص والإدارة الفعالة لعائدات استخراج الموارد والتمويل العام من أجل الارتقاء بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية واسعة النطاق. (عصماني مختار، 2014، ص 31)

نشأة و مفهوم الميزانية العامة للدولة

في العصور القديمة لم تكن مالية الدولة منفصلة عن مالية الملك أو الحاكم. فقد كانت تختلط ماليتهما معا بحيث ينفق الملك أو الحاكم على الدولة كما ينفق على أسرته.

تعتبر فكرة إعداد موازنة النفقات و إيرادات الدولة عن فقرة مقبلة و بالصورة التي هي عليه حاليا فكرة حديثة العهد، إذ ينجح تاريخها إلى عام 1628 في إنجلترا عندما أصبح ضرورة اعتماد الإيرادات و المصروفات من السلطة التشريعية (مثلي الشعب)، و الإذن للملك شارل الأول في جباية الضرائب من الشعب لتمويل النفقات العامة، و إلى سنة 1789 في فرنسا.

وقد تطورت فكرة الموازنة العامة من خلال تقرير مبدأ وجوب الإذن بجباية الضريبة من السلطة

التشريعية

نواب الأمة). و بعد ذلك طالب النواب بضرورة الرقابة على كيفية إنفاق حصيلة الضرائب (المال العام). و مناقشة الفكرة تدريجيا بحيث أصبح من حق نواب الأمة مناقشة كافة الإيرادات و النفقات الخاصة بالدولة. و من ثم الرقابة المستمرة على المال العام. (سليمان نسرين، 2012، ص 01)

- مفهوم الميزانية العامة للدولة :

إن تعريف الميزانية العامة يكون على قدر كبير من المرونة، فهو يتغير حسب دور الدولة و حسب القوانين و التشريعات.

ومن بين التعاريف العديدة للميزانية نذكر منها التعريف التالي: تعتبر الميزانية العامة للدولة "وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان تهدف إلى تقدير النفقات الضرورية للإشباع الحاجات العامة، والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة" (سليمان نسرين، ص 02) و في تعريف آخر تعد الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي، كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وعملية توزيعها (خالد المهاني، 2013، ص 63)

خصائص الميزانية العامة:

تتمثل الميزانية في الحساب التقديري المفصل لمجمل إيرادات و نفقات الدولة المرغوب تحقيقها خلال فترة مقبلة محددة بسنة، بشرط أن تحصل على اعتماد من السلطة التشريعية. يستنتج من خلال هذا التعريف أن للميزانية خصائص تتمثل فيما يلي :

1- الميزانية نظرة تقديرية

فهي تقدر حجم الإيرادات و النفقات المتوقع إنفاؤها أو تحصيلها خلال الفترة القادمة، وذلك على ضوء الدراسات و الإحصاءات و المنشورات التي تدل على هذا التقدير. وغالبا ما يزيد المنفق فعلا أو المحصل فعلاً، أو يقل عما هو مقدر له في الميزانية. (د. رمضان صديق، 2016، ص 231)

2- الميزانية تستوجب الترخيص

يتطلب تقدير الحكومة للإيرادات و النفقات العمومية الضرورية لمدة سنة أن تحصل على موافقة من السلطة التشريعية، بحيث لا يمكن لها الشروع في التنفيذ وتحصيل الضرائب ما لم تحصل على الموافقة. و على هذا الأساس تظل مجرد مشروع ابتداء من أول يناير إلى ثلاثين (30) سبتمبر، فإن صادق عليها البرلمان تتحول إلى قانون المالية.

تتضح أهمية الترخيص في العملية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، لأنه يسمح للحكومة بمباشرة أعمالها خاصة فيما يتعلق بالتحصيل تطبيقاً للنصوص القانونية، و بالتالي لا يجوز اقتطاع أية ضريبة إلا بعد الحصول على موافقة ممثلي الشعب، مما يشكل آلية ووسيلة رقابية في يد البرلمان تمكنه من مراقبة أعمال و تصرفات الحكومة، التي يمنع عليها إحداث ضرائب جديدة ما لم ينص القانون على ذلك. كما يسمح الترخيص بتنفيذ عمليات الإنفاق، في حدود ما أذن به، أو الترخيص الذي منحه السلطة

التشريعية. (زيوش رحمة، سنة 2011 ، ص 48)

-أنواع الميزانية العامة :

هناك أربعة أنواع أساسية للميزانية تعكس لنا تطور الميزانية يمكن توضيحها فيما يلي :

1-ميزانية الاعتماد و البنود: و تمثل أقدم صور الميزانية و تمتاز بالسهولة و البساطة في

إعدادها و تنفيذها و الرقابة عليها، بالإضافة إلى ذلك يسهل فهمها من غير المتخصصين، و تركز الميزانية التقليدية على تحقيق الرقابة المالية و القانونية على عناصر المصروفات و الإيرادات و قد كان الهدف يتلاءم مع الظروف السائدة في القرن 19 كتوازن الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للدولة، و اقتصار الدولة على أداء الوظائف السيادية (الدفاع ، الأمن ، القضاء)، و الوظائف الأخرى التي بحجم الأفراد أو المشروعات الخاصة عن القيام بها بما يتفق مع فلسفة الاقتصاد الحر التي نادى بها آدم سميث و الاقتصاديون التقليديون من بعده.

و قد كان الاهتمام الأكبر للحكومات في ذلك الوقت يتركز على إحداث التوازن الحسابي بين الإيرادات و المصروفات لتفادي الآثار الاقتصادية الضارة التي يمكن أن تترتب على العجز في الميزانية يقصد بميزانية الاعتمادات الجمع في تقسيمات الميزانية بين التقسيم الإداري و النوعي، حيث يتم تقسيم النفقات العامة و كذا الإيرادات العامة:

-إداريا حسب الجهات الحكومية " الهيكل الإداري أو التنظيمي للدولة "، التي تقوم بالإفناق و
تحصيل الإيرادات " أي تحديد مراكز المسؤولية"
-و نوعيا حسب السلع و الخدمات التي يتم اقتناءها " جانب النفقات "، و حسب أنواع الإيرادات
التي يتم تحصيلها .

2-ميزانية الأداء: ظهرت هذه الميزانية لتقادي أوجه القصور في ميزانية الاعتمادات و البنود. و
يمكن تعريفها على انها مجموعة الأساليب التي بواسطتها يتمكن مدراء البرامج من التركيز على تنفيذ
الأهداف التي تقع ضمن مسؤولياتهم بصورة دقيقة و مقارنة تنفيذ هذه الأهداف حسب الوقت، ساعات
العمل و المواد، إذ يساعد هذا النظام في الحصول على نتائج أساسية و هي قاعدة أفضل لإتخاذ القرارات
و تعرف على أنها أصغر الوحدات التنفيذية التي تقوم بعدد من الأنشطة يمثل كل منها جزءا من
البرنامج، و تعد بهدف تحقيق الكفاءة و ليس الفعالية في تخصيص الموارد. و تمر خطوات تطبيق
ميزانية الأداء فيما يلي:

- تقسيم عمليات الحكومة إلى برامج و أنشطة.

-تحديد مقاييس الأداء .

-إحداث تقارير الأداء

و تتلخص فكرة ميزانية الأداء في إعادة تقسيم جانب النفقات العامة للميزانية بحيث تظهر ما
ستجزه الدولة من أعمال و ليس ما ستشتره الدولة من سلع و خدمات، و بالتالي فإن الاهتمام في تقسيم
ميزانية الأداء لا يوجه في المقام الأول إلى تحديد عناصر الانتاج المستخدمة بكل وحدة إدارية بل إلى
المنتج النهائي نفسه.

3-ميزانية التخطيط و البرمجة :

نظرا للصعوبات التي واجهت تطبيق فكرة ميزانية الأداء على كافة المصالح و الادارات الحكومية، فقد نادى البعض بالاكْتفاء بمرحلة سابقة على وحدة الأداء و الوقوف مرحليا عند ميزانية البرامج، و من هنا ظهرت الدعوة إلى تطبيق ميزانية التخطيط و البريعة، و بدأت ادارة الميزانية في الولايات المتحدة الامريكية في سنة 1965 بوضع برنامج خاص لتطبيق ميزانية التخطيط و البرمجة.

يمكن تعريف ميزانية التخطيط و البريعة على أنها الأسلوب الذي يوجه إهتمام المخططين بالوحدات الادارية العليا إلى اتخاذ قرارات تحديد الأهداف القومية و أولوياتها، و الاختيار بين البرامج البديلة لتحقيق الأهداف، في ضوء المنافع و التكاليف المتوقعة لكل بديل، مع الأخذ في الحسبان قيود الندرة النسبية للايرادات العامة و كافة الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تحكم عملية تخصيص الموارد بين الدولة و القطاع الخاص، و داخل قطاعات الدولة، على أن يتم ذلك من خلال الميزانية العامة، و بحيث يكون للبرامج ' و ليس الهيكل الاداري ' الأولوية في تحديد بنية الميزانية و هيكلها : كما يمكن تعريفها على انها أداة للتخطيط و وسيلة لإتخاذ القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف معينة أو لتعديل تلك الأهداف، و تهدف إلى محاولة تبديد قرارات المخطط و تنظر إلى البرامج و الانشطة الحكومية على أنها مجرد وسائل تحدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نمائية هي الأهداف المطلوب تحقيقها.

4- ميزانية الأساس الصفري:

تعتبر هذه الميزانية أحدث تقسيمات الميزانية، بدأت فكرة هذه الميزانية في أوائل السبعينات، لكي تستخدم في الميزانيات التقديرية للشركات الخاصة، و يرجع الفضل في شأنها إلى peter A. Phyr، ثم بدأ جيمي كارتر عندما كان محافظا لولاية جورجيا استخدام فكرة الميزانية ذات الأساس الصفري في ميزانية ولاية جورجيا اعتبارا من سنة 1973، ثم اقتبست الفكرة العديد من الولايات الأخرى و عندما أصبح

جيمي كارتر بعد ذلك رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية أصدر أوامره في 14 / 1977 / 02 لنقل فكرة الميزانية ذات الأساس الصفري إلى الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية اعتبارا من سنة 1979.

و تعرف ميزانية الأساس الصفري على أنها نظام يفترض عدم وجود أية خدمات أو نفقات في البداية، و يعمل من اجل الحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات مع الأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة و تقييم مدى فعالية الانفاق وفقا لهذا الاعتبار . (ساجي فاطمة ، ص 5)

أهمية الموازنة العامة للدولة

للموازنة العامة أهمية كبيرة بالنسبة لأي دولة، ويظهر لنا ذلك من خلال بنودها، والتي من خلالها تسعى إلى تحقيق أهدافها العامة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فالموازنة العامة تعتبر كواجهة تعكس النشاط الذي تمارسه الدولة فيمكن إظهار هذه الأهمية من حيث:

أولاً: أهميتها السياسية

للموازنة العامة أهمية سياسة كبيرة ويظهر لنا ذلك من خلال ممارسة السلطة التشريعية لرقابتها على السلطة التنفيذية، فالموازنة العامة للدولة يتم اعتمادها من قبل البرلمان، وبالتالي مناقشة البرنامج السياسي للحكومة، فهي تحتوي على مؤشرات اتقاقية، وموارد مالية تبين لنا السياسة العامة للحكومة تجاه الأفراد. (الحسن دردوري ،سنة 2014، ص 99)

ثانياً: أهميتها الاقتصادية و الإجتماعية

إن أهمية موازنة الموازنة من هاتين الناحيتين لا تقل شأنًا عن الناحية السياسية.و من المعروف أن هذه الأهمية تزداد كلما اسع نطاق دور الدولة في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية.وتستخدم الدولة الموازنة كأداة لتعديل توزيع الدخل القومي بين الفئات الإجتماعية أو الطبقات أو من خلال استخدام الضرائب و توجيه النفقات العامة .

و قد إضطلعت الموازنة بدور كبير في العصر الحديث و أصبح دورها في الدول المتقدمة اقتصاديا أكثر توسعا عما كان عليه سابقا و لم تقتصر الموازنة على أنها مجرد عمل لتقدير الإيرادات و النفقات العامة و حصول الإذن على تنفيذ مندرجاتها فحسب، و انما تحددت أهدافها بشكل تختلف عما كانت عليه في ظل النظرية التقليدية حيث أصبح من أهدافها تحقيق الإستخدام الكامل و تعبئة الموارد الإقتصادية بما فيها غير المستغلة و المساهمة في زيادة الدخل القومي و رفع مستوى المعيشة أما في الدول ذات الإقتصاد المخطط و بخاصة الإشتراكية، فيزداد دور الموازنة بصورة كبيرة جدا بالنظر لعلاقتها الوثيقة بعملية التخطيط الإقتصادي، حيث تصبح الموازنة عندئذ جزءا من الخطة المالية العامة للدولة و ابرز أدواتها التنفيذية. (د. طاهر الجنابي، 2017، ص108)

الفصل الثالث

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد: سنحاول من خلال الفصل الثالث و هو الجانب التطبيقي في دراسة التحليلية للجباية البترولية و مدى مساهمتها في تمويل الميزانية العامة و دراسة نسبة تقديراتها من خلال التطرق إلى تركيبة الميزانية العامة ثم إلى تبيان قطاع المحروقات و أهم مخرجاته بإستخدام احصائيات تاريخية ووثائق رسمية جارية و المطبوعات الرسمية الحكومية خلال فترة 2012-2018 .

الفرضيات :

- الميزانية تبحث دوما على مصادر تمويلية ذات مردودية كبيرة .
- الجباية البترولية مصدر أساسي في تمويل الميزانية العامة للدولة .
- لا يمكن إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

1-تبيان تركيبة الميزانية العامة للدولة : (الوزارة المالية،2012،ص29)

الأفاق و الإصلاحات التي سطرته المديرية العامة للميزانية

1- مشروع عصرنه إجراءات الميزانية:

يتكون المشروع من تركيبتين أساسيتين:

تشمل تركيبة الميزانية تغيرات القواعد و التنظيمات و الممارسات في إعداد الميزانية و عرضها و مراقبة تنفيذها.

تكمن تركيبة الإعلام الآلي و نظام الإعلام في: شراء و تنصيب العتاد و برامج الإعلام الآلي العصرية و الفعالة؛ تطوير و تفعيل أنظمة الإعلام التي تسمح بتعزيز قدرات نشاطات وزارة المالية و الدعم الفعال لهياكل الميزانية الجديدة و تكوين أولئك الذين سيكون عليهم تحمل (المختصون في الإعلام الآلي) و استعمال (المستعملون) الأنظمة.

أ - تركيبة الميزانية:

إن الأهداف المرجوة هي:

- تسهيل التحكم في النفقة العمومية؛
- تسهيل الخيارات الاستراتيجية من خلال معلومات و تحاليل هادفة؛
- تحسين شفافية الميزانية لأجل ترقية نقاش واضح لخيارات السياسات الاقتصادية و الاجتماعية؛

-تعزيز مراقبة التنفيذ و تحسين الأداءات في إنجاز السياسات و الاستثمارات المسجلة في

الميزاني؛

ب- تركيبة الإعلام الآلي و نظام الإعلام:

سيسمح استعمال الإعلام الآلي و التكنولوجيا الجديدة لوزارة المالية و كذا المسؤولين بمتابعة نمو المعطيات المتعلقة بالميزانية منذ إعدادها إلى غاية تنفيذها مروراً بالتزامهم على مختلف المستويات (المركزي، الجهوي، الولائي). و يتعلق الأمر هنا بتطوير نظام تسيير للميزانية كامل من شأنه أن يسمح لمختلف المتدخلين في مسار الميزانية (م.ع.م، م.ع.م، م.ع.خ، مسؤولون) بتبادل المعطيات و الحصول في كل وقت على جدول واحد للميزانيات و النفقات على كل المستويات.

2- الميزانية بالأرقام و الحروف:

الميزانية العامة للدولة: تشكل المداخل و النفقات النهائية للدولة المحددة سنوياً من خلال قانون المالية و الموزعة حسب الأحكام التشريعية و التنظيمية السارية المفعول، الميزانية العامة للدولة. تظهر الميزانية العامة للدولة في قانون المالية و تحتوي على توقعات الإيرادات و تراخيص نفقات السير و التجهيزات العمومية ذات الطابع النهائي. تظهر هذه الإيرادات و النفقات في جداول ملحقة بقانون المالية:

-الجدول (1-3): يتضمن الجدول (أ) تقييم الإيرادات النهائية المطبقة على النفقات النهائية للميزانية العامة للدولة.

المبالغ (بالاف دج)	ايرادات الميزانية
	1. موارد العادية
	1.1 الإيرادات الجبائية:
1 391 701 000	001-201 - حواصل الضرائب المباشرة
136 805 000	002-201 - حواصل التسجيل و الطابع
1 097 116 000	003-201 - حواصل على الضرائب المختلفة على الأعمال (منها الرسم على القيمة
500 22 000	المضافة على المنتوجات المستوردة)
	004-201 - حواصل الضرائب غير المباشرة
10 000 000	005-201 - حواصل الجمارك
397 405 000	
3 033 027 000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 الإيرادات العادية
27 000 000	006-201 - حواصل و مداخيل أملاك الدولة
78 000 000	007-201 - الحواصل المختلفة للميزانية
20 000	008-201 - الإيرادات النظامية
105 020 000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 الإيرادات الأخرى
800 000 000	الإيرادات الأخرى
800 000 000	المجموع الفرعي (3)
3 938 047 000	مجموع الموارد العادية
	2- الجباية البترولية
2 776 218 000	011-201 - الجباية البترولية
6 714 265 000	المجموع العام للإيرادات

المصدر: قانون المالية لسنة 2017، 2018.

-الجدول (2-3): يتضمن الجدول (ب) التوزيع حسب كل قطاع وزاري الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير .

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.859.006.000	رئاسة الجمهورية
4.458.622.000	مصالح الوزير الأول
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني
35.216.850.000	الشؤون الخارجية
425.576.433.000	الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية
74.543.069.000	العدل
86.823.922.000	المالية
50.806.569.000	الطاقة
225.169.592.000	المجاهدين
25.244.314.000	الشؤون الدينية و الأوقاف
709.558.540.000	تربية الوطنية
313.336.878.000	التعليم العالي و البحث العلمي
46.840.000.000	تكوين و التعليم المهنيين
15.272.000.000	ثقافة
2.344.644.000	بريد،المواصلات السلكية و اللاسلكية،التكنولوجيات و الرقمنة
35.237.000.000	الشباب و الرياضة
67.379.794.000	تضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة
4.612.355.000	الصناعة و المناجم
211.814.114.000	الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري
16.624.426.000	السكن و العمران و المدينة
19.979.062.000	تجارة
20.702.804.000	إتصال
25.984.720.000	أشغال العمومية و النقل
14.099.310.000	الموارد المائية
3.157.141.000	السياحة و الصناعة التقليدية
392.163.373.000	الصحة و السكان و اصلاح المستشفيات
154.011.680.000	العمل و التشغيل و الضمان الإجتماعي
229.880.000	العلاقات مع البرلمان
2.136.204.000	البيئة و الطاقات المتجددة
4.109.479.306.000	المجموع الفرعي
474.982.927.000	التكاليف المشتركة
4.584.462.233.000	المجموع العام

المصدر: مشروع قانون المالية لسنة 2017،2018.

-الجدول (3-3): يتضمن الجدول (ج) توزيع، حسب كل قطاع، لنفقات التجهيز ذات الطابع النهائي بعنوان ميزانية التجهيز.

إعتمادات الدفع	رخص البرنامج	القطاعات
7.399.089	5.315.893	الصناعة
157.775.000	116.522.398	الفلاحة و الري
80.309.269	73.355.857	دعم الخدمات المنتجة
636.529.424	596.587.648	المنشآت القاعدية الإقتصادية و الإدارية
118.725.739	101.779.882	التربية و التكوين
89.381.082	77.101.918	المنشآت القاعدية الإجتماعية و الثقافية
384.892.820	69.843.340	دعم الحصول على السكن
600.000.000	800.000.000	مواضيع مختلفة
100.000.000	100.000.000	المخططات البلدية للتنمية
2.175.012.423	1.940.506.936	المجموع الفرعي للإستثمار
638.303.602	-	دعم النشاط الإقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص و خفض النسب فوائد)
330.000.000	330.000.000	إحتياطي لنفقات غير متوقعة
400.000.000	-	تسوية الديون المستحقة على الدولة
500.000.000	-	المساهمة الإستثنائية للميزانية لفائدة الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية (ص.وت.إ.)
1.868.303.602	330.000.000	المجموع الفرعي لعمليات برأس المال
4.043.3163.025	2.270.506.936	مجموع ميزانية التجهيز

المصدر: مشروع قانون المالية لسنة 2017، 2018.

نلاحظ من خلال الجدول (08) أن موارد الميزانية المنصوص عليه في قانون المالية أساسهما على:

-الموارد العادية؛

-الجباية البترولية،

و سوف يتم دراسة نسبة مساهمة كل مورد في الميزانية العامة للدولة في المراحل الأتية من الدراسة .

و نلاحظ من خلال الجدول (09) و (10) أن أعباء الدائمة للدولة تنقسم إلى:

-نفقات التسيير ؛

-نفقات الاستثمار؛

كما لاحظنا في جانب توزيع نفقات التسيير أنه قطاع العسكري يستفيد من 1.118.297.000.000 دج كمرتبة الأولى ثم يليه قطاع التربية الوطنية ثم قطاع الصحة . كما أشار أيضا إنتباهنا في الجدول (10) في نفقات التجهيز بند من حسابات الميزانية المتمثل في مواضيع مختلفة على أنها مجرد نفقات غير متوقعة و مسجلة على أساس أنها نفقات الميزانية . و هذه النفقات المتكررة تؤثر أكثر فأكثر على توازن الميزانية و لا تسمح بإرساء قواعد شفافية الميزانية.

2- التطرق إلى قطاع المحروقات.

2-1- دراسة مؤشر الإنتاج الصناعي للمحروقات لفترة 2012-2017.

جدول رقم (4-3): دراسة مؤشر الإنتاج الصناعي للمحروقات لفترة 2012-2017

الوحدة : التغير السنوي بـ%

2017	2016	2015	2014	2013	2012	
-0.4%	0.3%	-3.1%	9.6%	-2.3%	-6.6%	المؤشر العام للمحروقات
3.3%	2.0%	3.9%	1.6%	2.3%	5.5%	المؤشر العام خارج المحروقات

المصدر: التقرير السنوي لسنتي 2016،2017.

2-2- دراسة الإنتاج الفعلي للمحروقات خلال الفترة (2012-2017).

الشكل رقم (1-3): نمو قطاع المحروقات خلال فترة 2003-2017



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017 ، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، ص20.

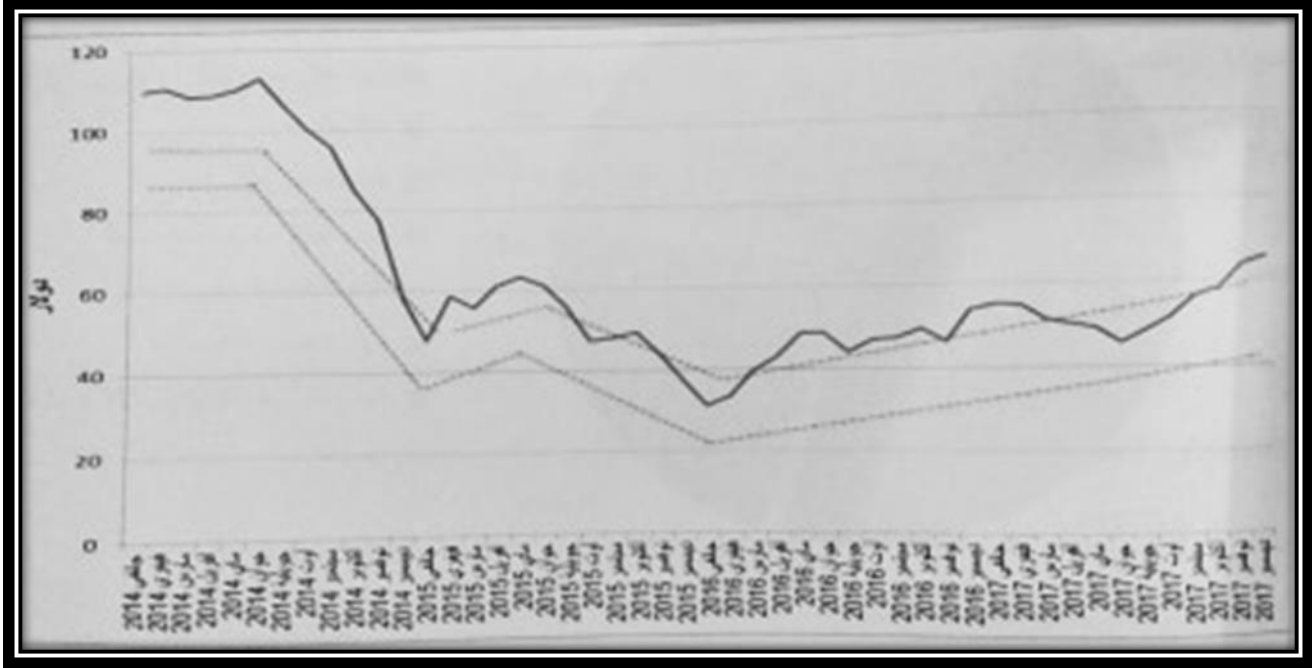
التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أن قد نما النشاط في الصناعة العمومية بـ 3.3% خارج المحروقات (مقابل 2.0% في 2016) بينما نلاحظ تراجع في مؤشر الإنتاج للمحروقات لسنة 2017 بـ -0.4% (مقابل 0.3%).

و هذا ما سوف نستنتجه من خلال الشكل أن بعد التوسع الكبير ، من حيث الحجم ، الذي تم تسجيله في سنة 2016 (7.7%)، عاد النشاط الإقتصادي في قطاع المحروقات نحو الإنخفاض في الإنتاج الذي تم تسجيله خلال السنوات 2006 إلى 2014، مما أدى إلى إنخفاض حجم المحروقات المصدرة، مقاسا بما يعادل طن من البترول (TEP) عموما بـ 2.18% في 2017: -4.32% بالنسبة للمحروقات السائلة، وزيادة بـ 0.3% بالنسبة للمحروقات الغازية. و قد خصَّ الإنخفاض في المحروقات السائلة كل المنتجات، منها الغاز المتكثف (-22.8%) و المواد المكررة.

2-3- دراسة أسعار النفط في فترة 2014-2017.

الشكل (2-3): التطور السعر الشهري البترول (جانفي 2014 - ديسمبر 2017).



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، ص41.

التحليل :

يعرف السعر البترولي على أنه تلك القيمة التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة ومحددة، وهذه القيمة تتأثر بعدة عوامل اقتصادية، إجتماعية سياسية و مناخية و منه نلاحظ من خلال الشكل أنه متوسط السعر السنوي للبرميل الواحد من البترول الذي تجاوز 100 دولار بين 2011 و 2014، إنخفاض إنخفاضاً حاداً في 2015 و 2016 ليصل إلى 53.07 دولار و 45.01 دولار على التوالي.

و يبين التطور الشهري لأسعار البترول الاتجاه التنازلي والمتواصل لأسعار البترول إلى غاية جانفي 2016. بالفعل، أنتقل متوسط السعر الشهري للبترول من 109.74 دولارا للبرميل في جانفي 2014، إلى 57.98 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، ثم إلى 31.10 دولار للبرميل في جانفي 2016 (37.41 دولار للبرميل في ديسمبر 2015). منذ ذلك الحين، بدأت أسعار برميل البترول تتحسن لتصل 53.97 دولارا للبرميل في ديسمبر 2016، ثم شهدت هبوطا في شهر جوان من سنة 2017 ب

44 دولار للبرميل ثم عرفت تحسناً خلال السداسي الثاني لتختتم السنة عند 67 دولار للبرميل بعد سنتين من الإنخفاض .

2-4- دراسة تطور الصادرات من المحروقات خلال الفترة 2012-2017.

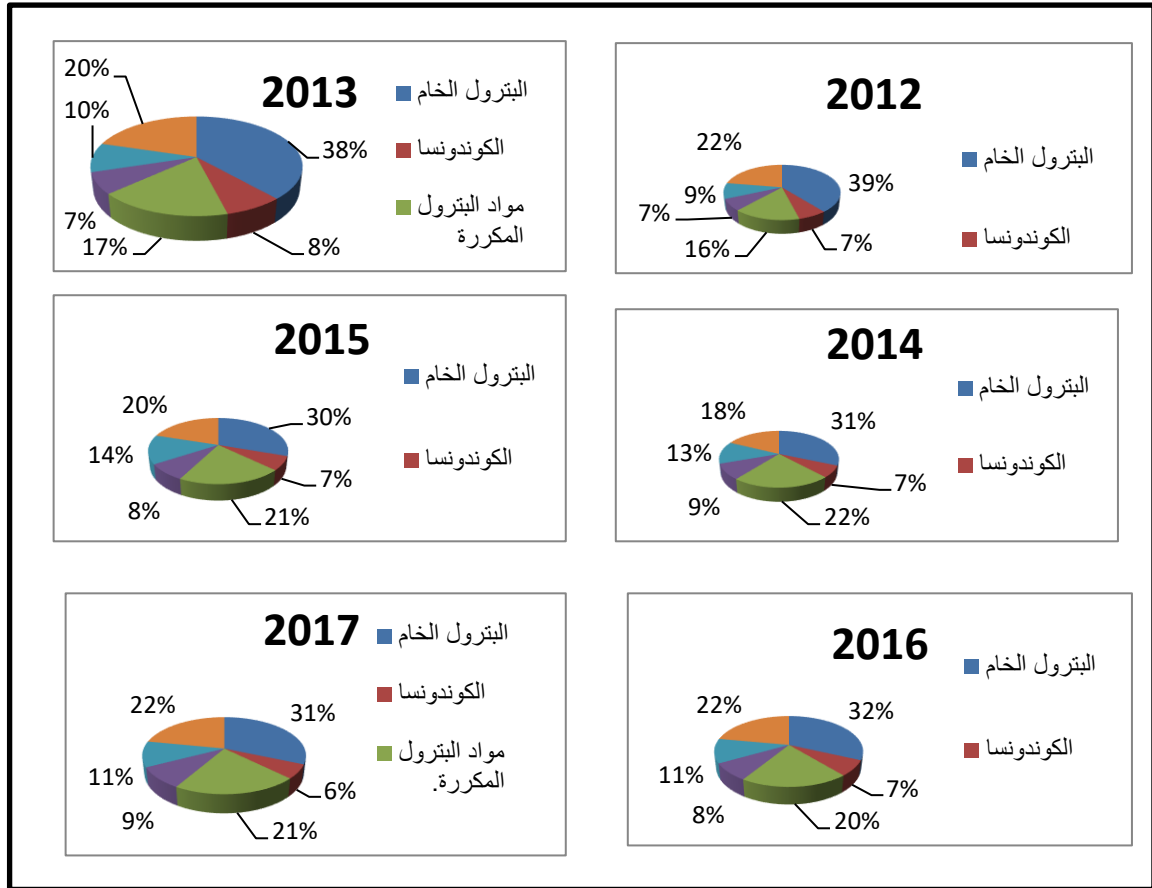
1-دراسة جدول رقم (5-3) : صادرات المحروقات خلال فترة (2012-2017) .

القيمة:مليون دولار أمريكي.

<u>2017</u>	<u>2016</u>	<u>2015</u>	<u>2014</u>	<u>2013</u>	<u>2012</u>	السنوات أنواع المحروقات
10 459.9	8 876.4	10 037.7	18 343.2	24 326.5	27 750.4	البتروال الخام
1 950.5	1989.8	2 236.7	3 886.7	4 838.6	4 698.2	الكوندونسا
6 967.4	5 563.7	6 789.8	13 195.2	10 906.3	11 044.7	مواد البترول المكررة
2 977.5	2 221.0	2 687.8	5 203.4	4 389.6	4 775.8	غاز البترول المميع
3 571.3	3 101.1	4 700.4	7 396.2	6 041.5	6 500.0	الغاز الطبيعي المميع
7 276.2	6 165.5	6 628.3	10 336.9	12 823.7	15 814.6	الغاز الطبيعي

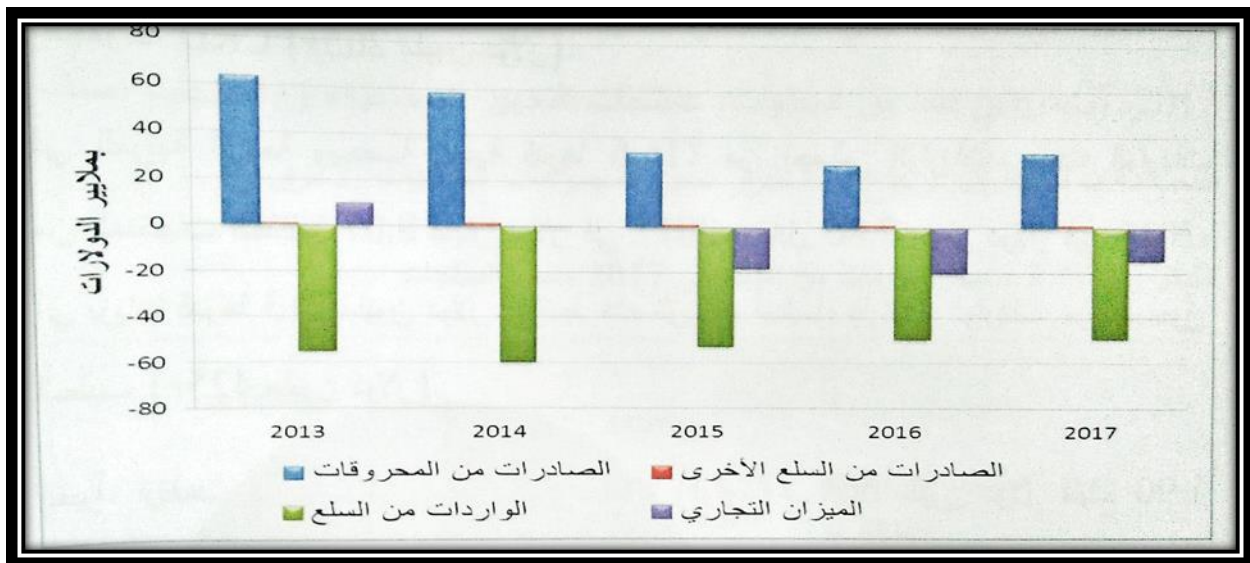
المصدر: الجدول من إعداد الطالب إعتماذا على بيانات التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنتي 2016 و 2017.

الشكل (3-3): الدوائر النسبية لصادرات المحروقات خلال فترة (2012-2017).



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوي لستتي 2016 و 2017، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر.

الشكل (3-4): أهم تطورات بنود الميزان التجاري.



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، ص44.

تحليل:

بلغت الصادرات من المحروقات اعلى مستوى لها في الثلاثي الرابع من سنة 2017، أي 9.27 مليار دولار، مقارنة بمتوسط ثلاثي قدره 7.98 خلال الثلاثيات الثلاثة الأولى من نفس السنة.

و كنتيجة لإرتفاع الصادرات و التراجع الطفيف في الواردات، تقلص العجز التجاري بمقدار 5.96 مليار دولار، متقللا من 20.13 مليار دولار في 2016 إلى 14.17 مليار دولار في 2017 .

2-5- دراسة المساهمة الفعلية لإيرادات الجبائية البترولية على إجمالي إيرادات المحروقات خلال فترة (2012-2017).

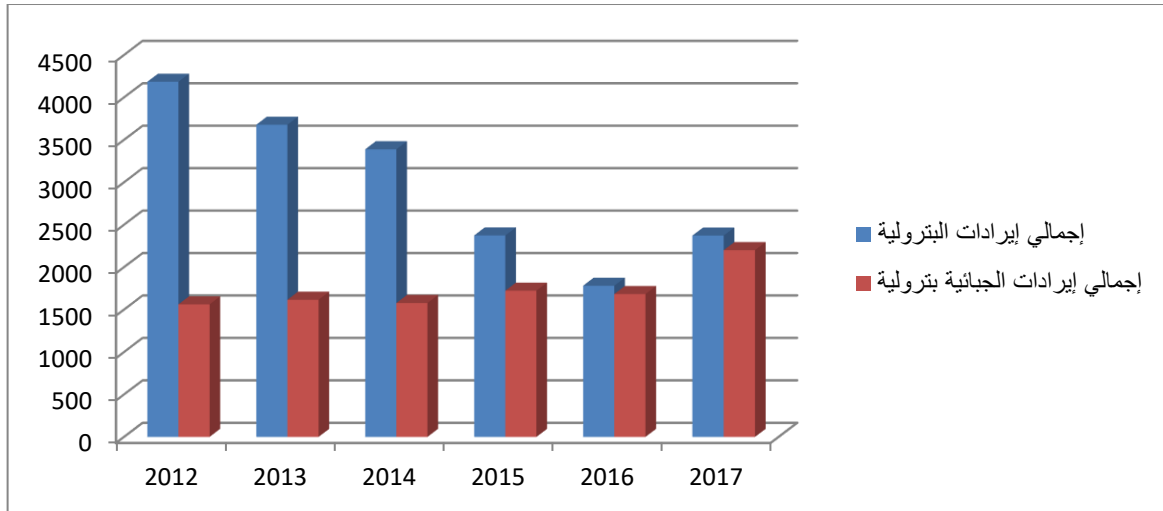
الجدول رقم(6-3) : تحليل المساهمة الفعلية لإيرادات الجبائية البترولية على إجمالي إيرادات المحروقات خلال فترة 2012-2017 .

الوحدة: بملايير الدينارات.

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إجمالي إيرادات المحروقات	4184.3	3678.1	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5
إجمالي إيرادات الجبائية البترولية	1561.6	1615.9	2776.2	1722.9	1682.5	2200.1
نسبة المساهمة	%37.32	%43.93	%46.56	%72.53	%94.46	%92.73

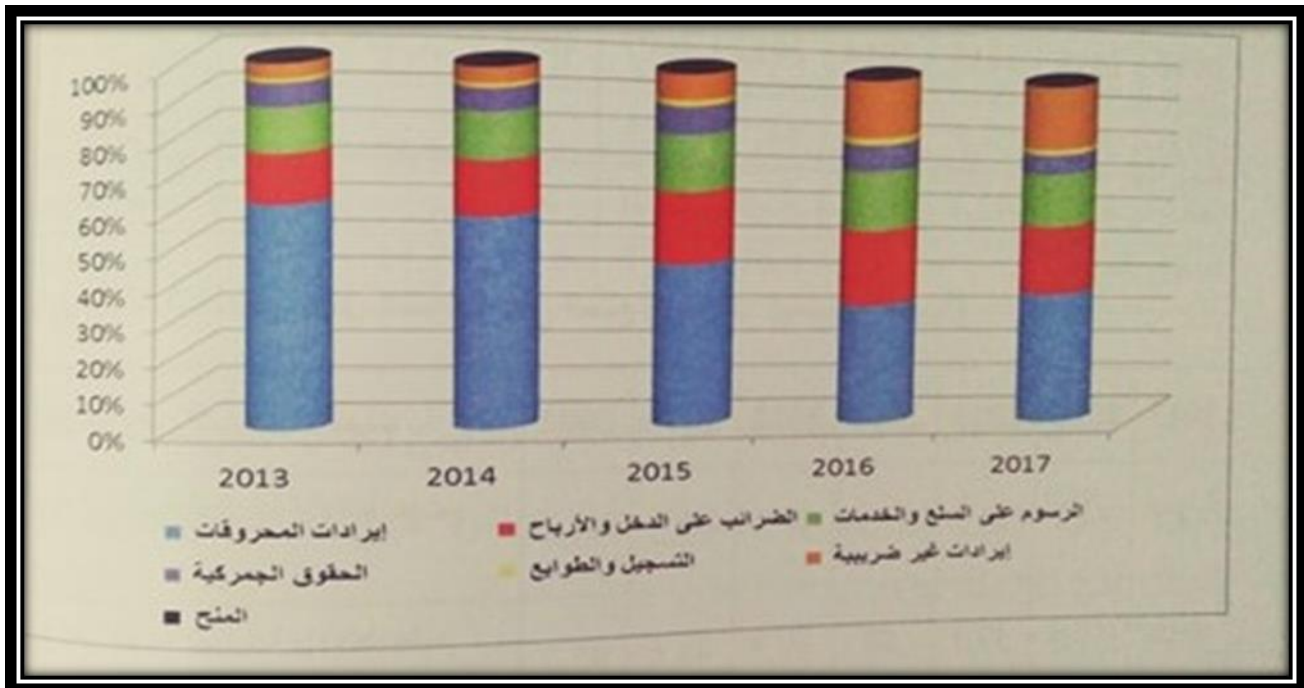
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقرير وضعية الخزينة العمومية و قوانين المالية للفترة المدروسة.

الشكل(5-3):أعمدة تبين تطور الإيرادات الفعلية للجبائية البترولية بالنسبة لإجمالي الإيرادات البترولية.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معلومات الجدول السابق.

الشكل (3-6): هيكل إيرادات الميزانية خلال سنة 2017.



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2017، التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، ص62.

التحليل:

في سنة 2017 بلغت إيرادات الميزانية 6182.8 مليار دينار، مقابل 5110.1 دينار في 2016 ، أي إرتفاع يقارب 21 % (+1072.7 مليار دينار) نجم عن هذا الإرتفاع المعتبر في إجمالي إيرادات

الميزانية عن إرتفاع الجباية على المحروقات بعد الإنخفاضات المتتالية في سنتي 2015 و 2016 وذلك راجع عن ارتفاع سعر البترول بنسبة 20 % مما إنعكس إيجابا على مداخل الجباية البترولية. و جدير بالإشارة أن الجباية البترولية بلغت خلال سنة 2017 ما قيمته 2372.5 مليار دينار، بينما كانت تقدر سنة 2016 بما يعادل 15.22 مليار دولار أو 1781.1 مليار دينار. ويتضح أن تطور أسعار البرميل ساهمت في تحقيق إيرادات إضافية للدولة، من خلال الارتفاع المحسوس للجباية البترولية .

3- دراسة المقارنة الفعلية بين الجباية العادية و الجباية البترولية خلال فترة(2012-2017).

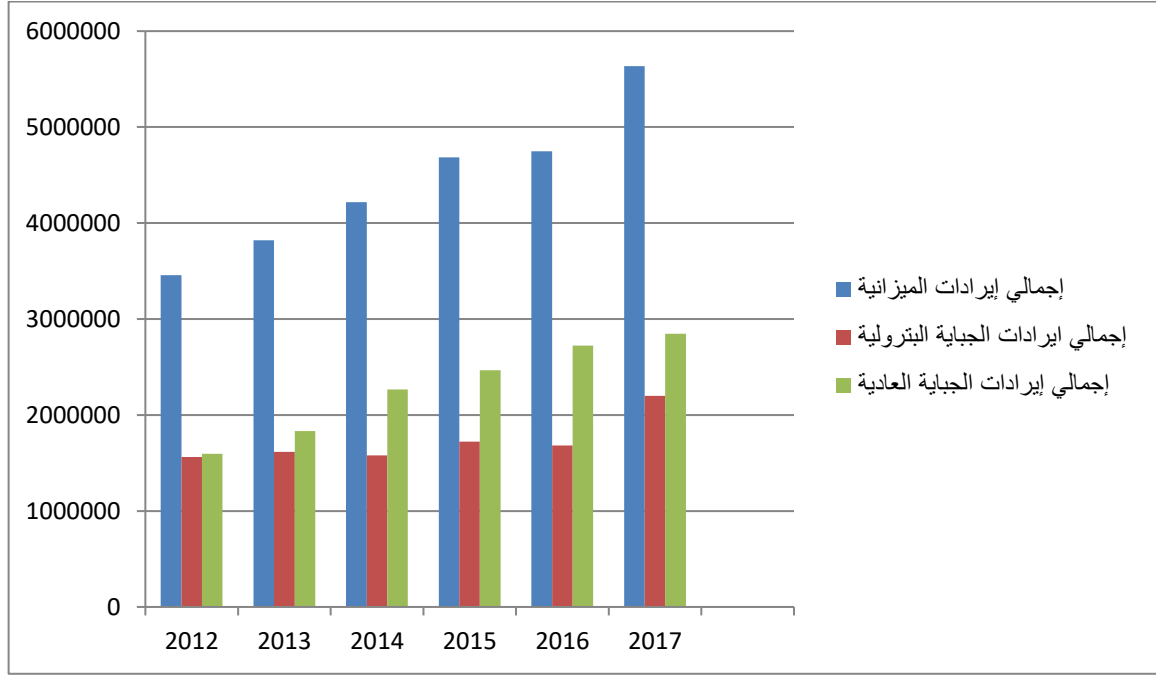
يمكننا توضيح أهم التطورات التي طرأت على الإيرادات الجبائية و نسبة مساهمة كل من الجباية البترولية و الجباية العادية في هذه الإيرادات من خلال الجدول و الشكل الموائين و ذلك عبر أهم الفترات التي مر بها الإقتصاد الوطني بداية من 2012 وصولا إلى 2017.

الجدول رقم(7-3):مقارنة بين نسبة المساهمة الفعلية للجباية العادية و البترولية في ميزانية الدولة خلال فترة 2017-2012. الوحدة: مليار دينار.

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
البيان						
اجمالي ايرادات الميزانية	3 455 650	3 820 000	4 218 180	4 684 650	4 747 430	5 635 514
إجمالي إيرادات الجباية البترولية	1 561 600	1 615 900	1 577 730	1 722 940	1 682 550	2 200 120
نسبة مساهمة الجباية البترولية	<u>45.18%</u>	<u>42.30%</u>	<u>37.40%</u>	<u>36.77%</u>	<u>35.44%</u>	<u>39.04%</u>
إجمالي الجباية العادية	1 595 750	1 831 400	2 267 450	2 465 710	2 722 680	2 845 374
نسبة مساهمة الجباية العادية	<u>46.17%</u>	<u>47.67%</u>	<u>53.73%</u>	<u>52.63%</u>	<u>57.35%</u>	<u>50.49%</u>

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قوانين المالية لسنة 2012 إلى غاية 2017.

الشكل (7-3) : أعمدة تبين نسبة المساهمة الفعلية لكل من الجباية العادية و البترولية في الإيرادات الإجمالية.



المصدر: من إعداد الطالب، بالإعتماد على معلومات الجدول السابق.

التحليل :

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة كانت تعرف زيادة معتبرة خلال سنة 2017 بالنسبة الإجمالي الإيرادات العامة للدولة، و ترجع هذه الزيادة في المردودية المالية للجباية البترولية في إرتفاع أسعار البترول. ولقد عرفت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الفترة 2017-2012 إنخفاضاً محسوساً، أين وصلت إلى أسوأ نسبة لها ب 46.17 ، و هذا راجع إلى إنخفاض أسعار البترول و التي تراوحت طوال سنة 2012 ما بين 100 و 118 دولار للبرميل.

أما الجباية العادية في هذه الفترة (2017-2012) فقد كانت تمثل النسب الأكبر في تمويل ميزانية الدولة، و التي صاحبها إصلاح جذري في نظامها الضريبي حيث بدأت الجباية العادية في التحسن من حيث المردودية المالية ، حيث أن الجباية العادية و على مدار الفترة الأخيرة كانت قد تجاوزت نسبة

50% بمعنى أن وزن الجباية العادية بات واضحا مقارنة بالجباية البترولية التي لم تتجاوز 41%.

و نستنتج من خلال الجدوال و الأشكال أن الجباية العادية تمتاز بثبات العوائد أما الجباية البترولية فهي تتأثر بسعر الصرف و أسعار البترول فلهذا يمتاز سوقها بعدم الثبات .

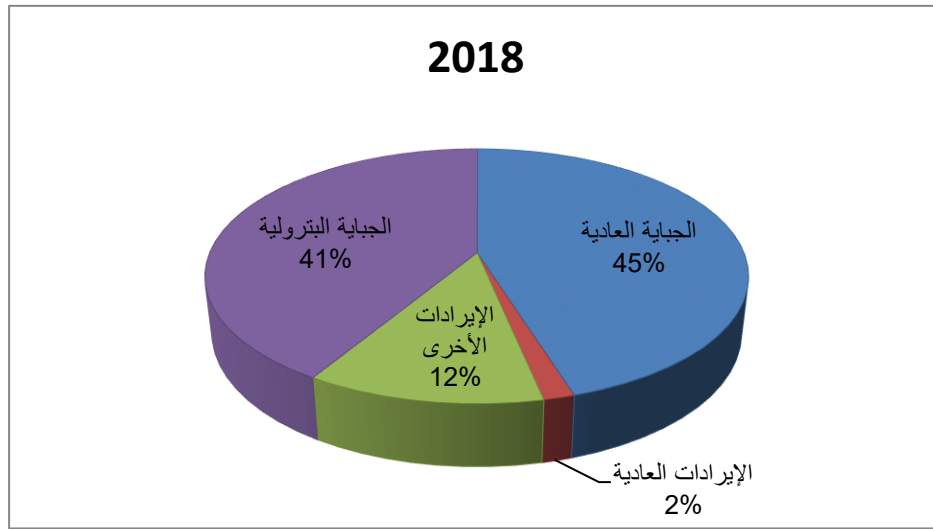
3-1- دراسة المساهمة الفعلية للحيازة البترولية في ميزانية الدولة حسب الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018.

الجدول رقم (8-3) : الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018.

نسبة المساهمة	المبالغ (بالاف دج)	ايرادات الميزانية
		1. موارد العادية
		1.1 الإيرادات الجبائية:
	1 391 701 000	201-001 - حواصل الضرائب المباشرة
	136 805 000	201-002 - حواصل التسجيل و الطابع
	1 097 116 000	201-003 - حواصل على الضرائب المختلفة على الأعمال (منها
	500 22 000	الرسم على القيمة المضافة على المنتجات المستوردة)
		201-004 - حواصل الضرائب غير المباشرة
	10 000 000	201-005 - حواصل الجمارك
	397 405 000	
45.17%	3 033 027 000	المجموع الفرعي (1)
		2.1 الإيرادات العادية
	27 000 000	201-006 - حواصل و مداخيل أملاك الدولة
	78 000 000	201-007 - الحواصل المختلفة للميزانية
	20 000	201-008 - الإيرادات النظامية
1.56%	105 020 000	المجموع الفرعي (2)
		3.1 الإيرادات الأخرى
	800 000 000	الإيرادات الأخرى
11.91%	800 000 000	المجموع الفرعي (3)
	3 938 047 000	مجموع الموارد العادية
		2- الجباية البترولية
41.35%	2 776 218 000	201-011 - الجباية البترولية
100%	6 714 265 000	المجموع العام للإيرادات

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قانون المالية لسنة 2018 .

الشكل (8-3): مساهمة الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة لسنة 2018 .



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معلومات الجدول السابق.

تحليل

من خلال الجدول و الشكل البياني نحاول تحليل أهم النقاط و التغيرات التي جرت على الجباية البترولية و التي بدورها أيضا تساهم بشكل مباشر في تمويل الإيرادات الإجمالية للدولة الجزائرية حيث أن أكبر نسبة شهدتها مساهمة الجباية البترولية بالنسبة لإجمالي الإيرادات كانت سنتي 2008 ، و 2009 ، و التي قدرت ب 63.55% ، و 62.17% على التوالي هذه المساهمة ناتجة عن إرتفاع في أسعار البترول و التي تجاوزت خلالها 140 دولار للبرميل مما إنعكس إيجابا على مداخيل الجباية البترولية التي قدرت قيمتها ب 1715.40 مليار دج أي بنسبة قاربت 64 % من إجمالي الإيرادات الكلية للميزانية، و تزايد الطلب العالمي على البترول بشكل كبير .

ولكن برغم أن الجزائر استعادت من تحسن إيراداتها وارتفاع المحسوس للجبایة البترولية، حسب هذه السنة 2018 مقابل السنوات السابقة إلا و أنها لا زالت تشهد هبوطا حيث حققت في هذه السنة ما قيمته 2776.21 مليار دينار أي بنسبة 41.35% و يرجع هذا الإنخفاض في الفترة إلى عدم إستقرار أسعار النفط حيث أنه في إرتفاع و إنخفاض مستمر، و نلاحظ أيضا مساهمة الجباية العادية بنسبة 45% و منه ما نستنتج أن السياسة التي تقوم عليها الدولة هي الرفع من مساهمة إيرادات الجباية العادية و البحث عن موارد أخرى لتمويل الميزانية .

4- دراسة تطور تقديرات إيرادات الميزانية للفترة الممتدة من 2012 إلى 2017

الجدول رقم (9-3): تطور تقديرات إيرادات الميزانية للفترة الممتدة من 2012 إلى 2017.

الوحدة: مليار دج.

التطور النسبي للتقديرات %					التقديرات						طبيعة الإيرادات
(5)/(6)	(4)/(5)	(3)/(4)	(2)/(3)	(1)/(2)	(6) 2017	(5) 2016	(4) 2015	(3) 2014	(2) 2013	(1) 2012	
12.09	-5.11	22.32	19.80	16.37	3 435.394	3 064.880	3 229.760	2 640.450	2 204.100	1 894.050	الموارد العادية(1)=(أ)+(ب)+(ج)
4.51	4.06	15.39	23.81	14.77	2 845.374	2 722.680	2 616.370	2 267.450	1 831.400	1 595.750	الإيرادات الجبائية (أ)
22.63	7.90	13.23	-04.26	33.34	1 297.688	1 058.220	980.740	866.120	903.000	677.730	حاصل الضرائب المباشرة
28.14	5.69	43.17	20.04	12.86	114.981	89.730	84.900	59.300	49.400	43.770	حاصل التسجيل و الطابع
3.27	2.56	15.90	31.44	01.49	1 047.601	1 014.380	989.030	853.330	649.200	639.670	حاصل الضرائب على الأعمال
91.26	25.00	33.33	100	-33.33	9.563	5.000	4.000	3.000	1.500	2.000	حاصل الضرائب غير المباشرة
-60.71	-0.42	14.82	112.75	-1.87	345.570	555.350	557.700	485.700	228.300	232.580	حاصل الجمارك
5.26	-45.40	104.71	2.78	12.82	100.000	95.000	174.000	85.000	82.700	73.300	الإيرادات العادية (ب)
-32	50.00	4.76	5	5.26	25.000	33.000	22.000	21.000	20.000	19.000	مداخل و عائدات الأملاك الوطنية
20.97	-59.21	137.50	2.07	15.47	75.000	62.000	152.000	64.000	62.700	54.300	حواصل مختلفة للميزانية
100					20.000						الإيرادات النظامية
98.22	-43.74	52.57	-0.69	28.89	490.000	247.200	439.390	288.000	290.000	225.000	الإيرادات الأخرى (ج)
98.22	-43.74	10.90	-0.69	28.89	490.000	247.200	439.390	288.000	290.000	225.000	الإيرادات الإستثنائية
											أموال الإعانات و الهبات و الوصايا
30.76	-2.34	9.20	-2.42	3.48	2 200.120	1 682.550	1 722.940	1 577.730	1 615.900	1 561.600	الجبائية البترولية (2)
18.71	-4.14	17.41	10.42	10.54	5 635.514	4 747.430	4 952.700	4 218.180	3 820.000	3 455.650	مجموع الإيرادات العامة (1)+(2)

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مشروع التقييمي لمجلس المحاسبة و قوانين المالية ابتداء من 2012 إلى غاية سنة 2017.

$$\left(\frac{N}{N-1}\right) = \text{التطور النسبي للتقديرات}$$

التحليل :

على أساس المجاميع الرئيسية المشار إليها أعلاه في الجدول قدرت الميزانية العامة للدولة لسنة 2017 بمجموع بلغ 5635.514 مليار دج، منها 3435.394 مليار دج تخص الموارد العادية و 2200.120 مليار دج تتعلق بالجباية البترولية.

ارتفعت تقديرات إيرادات الميزانية لسنة 2017 مقارنة بسنة 2016 بمقدار 18.71% أي (+888.084 مليار دج) و هذا على عكس سنة 2016 التي سجلت إنخفاض تقديرات إيرادات الميزانية مقارنة بسنة 2015 بمعدل 4.14% (أي -205.270 مليار دج) و هذا على عكس أيضا سنة 2015 و التي سجلت قياسا بسنة 2014، ارتفاعا بمعدل 17.41% (+734.52 مليار دج) و أيضا سنة 2014 سجلت زيادة في تحصيل إيرادات الميزانية مقارنة بسنة 2013، ارتفاعا بمعدل 10.42% (أي +398.180 مليار دج) كما يتبين لنا أيضا أن سنة 2013 عرفت زيادة بمقدار 10.54% مقارنةً بسنة 2012 (أي +364.350 مليار دج).

ونلاحظ أيضا أن مقدار الإيرادات المنجزة لسنة 2017، مبلغ قدره 2200.120 مليار دج و التي ارتفعت مقارنة بسنة 2016 بمعدل 30.76% أي (+517.570 مليار دج) مما أدى إلى زيادة في بنية هذه الجباية مقارنة بالمبلغ الإجمالي لإيرادات العامة للميزانية، ومن بين الإرتفاع الذي عرفته هذه الأخيرة إلى قفزة النوعية راجع أيضا إلى زيادة عوائد الإيرادات الأخرى بمعدل 98.22% أي إرتفاع الأرباح المسددة من طرف بنك الجزائر لفائدة الخزينة العمومية مما قد أدا إلى إرتفاع معتبر في إيرادات الميزانية.

الإجابة عن الإشكالية:

نستخلص من خلال هذا البحث أن الجباية البترولية عرفت إنخفاضا معتبرا لمردوديتها في تمويل الميزانية العامة للدولة مقارنة بالجباية العادية وذلك بسبب تذبذب أسعار البترول وهذا مما انعكس على مداخيل إيرادات الجباية البترولية مما جعل الدولة الجزائرية الإعتماد بشكل أكثر على عوائد الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة الجزائرية .

إختبار الفرضيات:

1. لقد أثبت البحث أن الدولة الجزائرية خلال الفترة المدروسة لم تبحث عن مصادر أخرى تمويلية تساهم بشكل أكبر في تمويل ميزانيتها على غرار الجباية العادية أو الجباية البترولية برغم أن الميزانية كل سنة تتزايد نفقاتها المتكررة مما جعلها غير قادرة على تكبد نفقات و الحد من العجز الميزاني .

2. فيما يخص الفرضية الثانية فقد تم تبيان أن الجباية البترولية برغم أنها تشهد انخفاض إلا أنها تعتبر مصدر من المصادر الأساسية التي تساهم في تعزيز عوائد إيرادات الميزانية .
3. أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة أنه لا يمكن إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال مساهمة الجباية البترولية في إيرادات إجمالي المحروقات و الذي يتكون من جباية البترولية و صندوق ضبط الإيرادات و منه ما نستنتج أن الدولة الجزائرية تعتمد بشكل مباشر على الجباية البترولية في تقليص من العجز الميزاني.

نتائج الدراسة

- لا يمكن القول أن الإدارة الجبائية محكمة في تنفيذ الجباية البترولية كليا نظرا لأن نسبة التقديرات كانت متذبذبة من سنة إلى أخرى.
- إن الإدارة الضريبية محكمة في تقديرات الجباية العادية طوال الفترة المدروسة عكس الجباية البترولية التي عرفت تذبذب في نسبة التقديرات وذلك نظرا لتطور المفاجئ وارتفاع أسعار البترول الذي شاهدناه في الآونة الأخيرة من سداسي الثاني لسنة 2017.
- إن الجباية العادية ساهمت في تمويل الميزانية بنسبة كبيرة جدا، و التي شهدت زيادة في حصيله الإيرادات الجبائية من الضرائب، فقد تطورت وارتفعت نسبتها على ما كانت عليه، وفاقت الجباية البترولية في بعض السنوات لتصل إلى 57% من مجمل الإيرادات في سنة 2016.
- تتجلى النظرة المستقبلية لتوقعات الميزانية العامة للدولة أن جل إيراداتها تتمحور حول إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم مصادر الأساسية الفعالة للاقتصاد الوطني الجزائري تلعب دورا هاما في تقليص من العجز الميزاني الذي يتم تمويله من صندوق ضبط الإيرادات و التي تتشكل عوائده أساسا من فوائض قيمة الجباية البترولية.
- النفقات المتكررة الغير المتوقعة تتزايد من سنة إلى أخرى و هذا مما يؤثر على أكثر فأكثر على توازن الميزانية و لا تسمح بإرساء قواعد شفافية الميزانية.

الإقتراحات:

- يجب على الدولة أن تقوم بتمويل المشاريع التابعة للقطاع الإقتصادي التجاري من خلال اللجوء إلى السوق المالية مما يقلل التركيز على إيرادات الجباية البترولية .
- ضرورة الابتعاد عن الاعتماد الكلي على النفط في برامج تمويل الميزانية العامة في الجزائر حتى لا تبقى رهينة لتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية.
- الإجتهد حول إيجاد برنامج إقتصادي خارج صادرات المحروقات من خلال الاعتماد على بدائل أخرى كالقطاع الفلاحي مثلا، و الإستثمار في القطاع السياحي.
- يجب إعادة النظر في إحياء صندوق ضبط الموارد في الجزائر، و لكن بحلة جديدة، حيث يجب أن يكون صندوقا مستقلا بذاته، قادرا على الاستثمار داخل البلاد و خارجها، حتى يخرج من قيود أسعار البترول و يضمن الحصول على عوائد مالية مستمرة و من مصادر مختلفة.
- ضرورة تقديم مزيد من الحوافز وتوجيهها نحو القطاعات التي تتميز بمزايا تنافسية.
- إن رسم السياسات الاقتصادية الكلية يتطلب النظر بدرجة أكبر إلى سعر الصرف الحقيقي لتفادي التغيرات الغير مرغوب فيها، كما يجب وضع سياسات تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات النفط.

قائمة المصادر و المراجع

مصادر و المراجع

الكتب:

الكتب باللغة العربية:

- رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة و التشريع الضريبي، دار النهضة العربية، مصر، 2016.
- سعيد بن عيسى، الجباية شبه الجباية الجباية الجمارك أملاك الدولة، الطبعة الأولى، المطبعة الرسمية البساتين، الجزائر، 2003.
- طاهر الجنابي، علم المالية العامة و التشريع المالي، دار الكتب للطباعة و النشر: جامعة الموصل، بغداد، العراق، 2017.
- عبد الخالق مطلق الراوي، محاسبة النفط والغاز، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، الأردن 2011.
- عبد المالك إسماعيل، محاسبة النفط المبادئ والإجراءات، الطبعة الرابعة، دار الكتاب، صنعاء، اليمن، 2008.
- يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية 2008.

الكتب باللغة الأجنبية :

- Carole nakhle, **Petroleum taxation sharing the oil wealth :a study of petroleum taxation yesterday :today and tomorrow**, Routledge, USA, 2008.
- Tristan Pamphile Zolo Tomo, **La fiscalité au Gabon**, publibook, France, 2017.
- philip daniel, Michael keen and charles mcpherson, **The taxation of petroleum and minerals: principles, problemes and practice**, Routledge, USA , 2010.

المذكرات و الأطروحات باللغة العربية :

- بن عوالي خالدية، إستخدام العوائد النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2016.
- زيوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2011.
- عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2014.
- قجاتي عبد الحميد، دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الإقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2017.
- قنادزة جميلة، الجباية البترولية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، الجزائر، 2011.
- ميلود بورحلة، الصناعة النفطية و أسواق النفط، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2017.
- العمري علي، تأثير أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008.
- أمينة مخلفي، أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية علوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2012.
- حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات الإقتصادي، مذكرة لنيل الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2012.
- شرقي جوهر، بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 3، 2003.

المجلات و المقالات:

- كمال رزيق، سمير عمور،تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر ، مجلة شمال إفريقيا،العدد05،جامعة البليدة،الجزائر،2008.
- بوالكور نورالدين ، د. صوفان العيد، أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1980 - 2016)،العدد02،مجلة نماء للإقتصاد و التجارة ،الجزائر،2017.
- د.بوحنية قوي،أ.خميس محمد، قانون المحروقات في الجزائر و إشكالية الرهانات المتضاربة،العدد 09،جوان 2013 .ص146-161.
- د.عبد القادر شلالي، مطبوعة بعنوان محاضرات في جباية المؤسسة،جامعة أوكلي امحمد أولحاج،البويرة،الجزائر،2016.

المحاضرات:

- محمد خالد المهاني،محاضرة في المالية العامة، المعهد الوطني للإدارة العامة،دورة تحضيرية، سوريا 2013.

القوانين و المراسيم :

-قوانين المالية :

- قانون المالية رقم 11-16 مؤرخ في 3 صفر عام 1433 الموافق 28 ديسمبر سنة 2011،يتضمن قانون المالية لسنة 2012.
- قانون المالية رقم 12-12 مؤرخ في 12 صفر عام 1434 الموافق 26 ديسمبر سنة 2012،يتضمن قانون المالية لسنة 2013.
- قانون المالية رقم 13-08 مؤرخ في 27 صفر عام 1435 الموافق 30 ديسمبر سنة 2013،يتضمن قانون المالية لسنة 2014 .

-قانون المالية رقم 10-14 مؤرخ في 8 ربيع الأول عام 1436 الموافق 30 ديسمبر سنة 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015 .

-قانون المالية رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016 .

-قانون المالية رقم 16-14 مؤرخ في 28 ربيع الأول 1438 الموافق 28 ديسمبر سنة 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017 .

-قانون المالية رقم 17-11 مؤرخ في 8 ربيع الثاني عام 1439 الموافق 27 ديسمبر سنة 2017، يتضمن قانون المالية لسنة 2018 .

-قانون المحروقات رقم 07/05، المؤرخ في :2005/04/28، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة في: 2005/07/19 .

-التقارير:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2017 .

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر، جويلية 2018 .

-مجلس المحاسبة، التقرير التقييمي لمجلس المحاسبة حول المشروع التمهيدي لقانون تسوية الميزانية لسنة 2016، 2016.

المواقع الإلكترونية :

-نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسن، العلاقة بين اسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، جامعة القادسية، متاح على [/https://www.freit.org](https://www.freit.org)

- ساجي فاطيمة، فعالية الجباية في تمويل الميزانية العامة للدولة، العدد 8 ، متاح على [/https://www.asjp.cerist.dz](https://www.asjp.cerist.dz)

- وزارة المالية، بن عكنون، الجزائر، 2012. متاح على www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-ouvrage_avec_trait_de_coupe.pdf

- http://www.mf.gov.dz/article_pdf/upl-ouvrage_avec_trait_de_coupe.pdf
- http://www.alnaft.gov.dz/images/loi_n05_07_relative_aux_hydrocarbures_et_ses_textes_dapplication.pdf
- <https://www.freit.org/>
- <http://www.energy.gov.dz>

-EMMANUEL OKAMBA.**Evaluation des risques des régimes fiscaux pétroliers**, disponible à: <https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-01592909/> ,2017.

-Carlo Cortarelli,**Régimes fiscaux des industries extractives: conception et application**, disponible à : <https://www.imf.org/> ,23/03/2019.

- Stephan Essaga « **Problématiques de la fiscalité pétrolière aval en Afrique : exemple du Cameroun** »,disponible à : <http://bibliotheque.pssfp.net/> ,25/02/2019 .

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2012.

الملحق الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2012	
المبالغ (بالآف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية 1 - 1 إيرادات الجبائية :
677.730.000	001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة.....
43.770.000	002 - 201 - حاصل التسجيل والطابع.....
639.670.000	003 - 201 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....
330.200.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)....
2.000.000	004 - 201 - حاصل الضرائب غير المباشرة.....
232.580.000	005 - 201 - حاصل الجمارك.....
1.595.750.000	المجموع الفرعي (1)
	1 - 2 - الإيرادات العادية :
19.000.000	006 - 201 - حاصل ومداخيل الأملاك الوطنية.....
54.300.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....
73.300.000	المجموع الفرعي (2)
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :
225.000.000	الإيرادات الأخرى.....
225.000.000	المجموع الفرعي (3)
1.894.050.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
1.561.600.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....
3.455.650.000	المجموع العام للإيرادات

الملحق رقم (02): إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013.

الجدول (1)	
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2013	
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 إيرادات الجبلية :
903.000.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة.....
49.400.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع.....
649.200.000	003 - 201 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....
324.200.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....
1.500.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
228.300.000	005 - 201 - حواصل الجمارك.....
1.831.400.000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 إيرادات العادية :
20.000.000	006 - 201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية.....
62.700.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....
82.700.000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 إيرادات الأخرى :
290.000.000	الإيرادات الأخرى.....
290.000.000	المجموع الفرعي (3)
2.204.100.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجبلية البترولية :
1.615.900.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....
3.820.000.000	المجموع العام للإيرادات

الملحق رقم (03): إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014.

الجدول (1)	
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2014	
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 إيرادات الجبائية :
866.120.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة.....
59.300.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع.....
853.330.000	003 - 201 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....
510.720.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....
3.000.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
485.700.000	005 - 201 - حواصل الجمارك.....
2.267.450.000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 الإيرادات العادية :
21.000.000	006 - 201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية.....
64.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....
85.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 الإيرادات الأخرى :
288.000.000	الإيرادات الأخرى.....
288.000.000	المجموع الفرعي (3)
2.640.450.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
1.577.730.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....
4.218.180.000	المجموع العام للإيرادات

الملحق رقم (04): إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015.

الملاحق الجدول (1) الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015	
المبالغ (بالآف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 إيرادات الجبائية :
947.950.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة.....
76.500.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع.....
920.260.000	003 - 201 - حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....
556.600.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....
4.000.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
517.000.000	005 - 201 - حواصل الجمارك.....
2.465.710.000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 الإيرادات العادية :
22.000.000	006 - 201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية.....
62.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....
84.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 الإيرادات الأخرى :
412.000.000	الإيرادات الأخرى.....
412.000.000	المجموع الفرعي (3)
2.961.710.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
1.722.940.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....
4.684.650.000	المجموع العام للإيرادات

الملحق رقم (05): إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016.

الجدول (1)	
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2016	
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات للميزانية
	1 - للوارد العادية
	1.1 إيرادات الجبائية :
1.058.220.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة
89.730.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع
1.014.380.000	003 - 201 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال
(593.790.000)	(الستوردة)..... القيمة المضافة المطبق على النتوجات
5.000.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة
555.350.000	005 - 201 - حواصل الجمارك
2.722.680.000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 الإيرادات العادية :
33.000.000	006 - 201 - حاصل دخل أملاك الدولة
62.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية
-	008 - 201 - الإيرادات النظامية
95.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 إيرادات الأخرى :
247.200.000	الإيرادات الأخرى
247.200.000	المجموع الفرعي (3)
3.064.880.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجبائية البترولية :
1.682.550.000	011 - 201 - الجبائية البترولية
4.747.430.000	المجموع العام للإيرادات

الملحق رقم (06): إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2017.

الجدول (1)	
الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2017	
المبالغ (بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 إيرادات الجبائية :
1.297.668.000	001 - 201 - حواصل الضرائب المباشرة.....
114.981.000	002 - 201 - حواصل التسجيل والطابع.....
1.047.601.000	003 - 201 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....
(556.221.000)	(منها الرسم على القيمة المضافة المطبق على المنتوجات المستوردة).....
9.563.000	004 - 201 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
345.570.000	005 - 201 - حواصل الجمارك.....
2.845.374.000	المجموع الفرعي (1)
	2.1 الإيرادات العادية :
25.000.000	006 - 201 - حاصل دخل أملاك الدولة.....
75.000.000	007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية.....
20.000	008 - 201 - الإيرادات النظامية.....
100.000.000	المجموع الفرعي (2)
	3.1 الإيرادات الأخرى :
490.000.000	الإيرادات الأخرى.....
490.000.000	المجموع الفرعي (3)
3.435.394.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية :
2.200.120.000	011 - 201 - الجباية البترولية.....
5.635.514.000	المجموع العام للإيرادات

الملحق رقم (07): إيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2018.

الجدول (أ)	
الإيرادات النهائية المطبقة في ميزانية الدولة لسنة 2018	
المبالغ (بآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1 - الموارد العادية
	1.1 - الإيرادات الجبائية :
1.391.701.000	201 - 001 - حواصل الضرائب المباشرة.....
136.805.000	201 - 002 - حواصل التسجيل والطابع.....
1.097.116.000	201 - 003 - حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.....
(500.220.000)(منها الرسم على القيمة المضافة المطبقة على المنتجات المستوردة).
10.000.000	201 - 004 - حواصل الضرائب غير المباشرة.....
397.405.000	201 - 005 - حواصل الجمارك.....
3.033.027.000	المجموع الفرعي (1)
	1 - 2 - الإيرادات العادية
27.000.000	201 - 006 - حواصل ومداخل أملاك الدولة.....
78.000.000	201 - 007 - الحواصل المختلفة للميزانية
20.000	201 - 008 - الإيرادات النظامية.....
105.020.000	المجموع الفرعي (2)
	1 - 3 - الإيرادات الأخرى :
800.000.000الإيرادات الأخرى.....
800.000.000	المجموع الفرعي (3)
3.938.047.000	مجموع الموارد العادية
	2 - الجباية البترولية
2.776.218.000	201 - 011 - الجباية البترولية.....
6.714.265.000	المجموع العام للإيرادات